السياسة النقدية تحمى «الجنيه» من توترات المنطقة

البورصة ترتدى «ثوب ناسداك الجديد»

«سلة الاستثمار» حائرة بين الأسهم والذهب

خفض الفائدة الأمريكية يلهب «الأموال الساخنة» فى مصر

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٤
الأحد
٥ اكتوبر ٢٠٢٥
١٣ ربيع الثانى ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

وداعًا «المجمعات الاستهلاكية».. وأهلًا «كارى أون»

الحكومة تسيطر على «ماس أسعار الكهرباء»

إبراهيم أبو عميرة فى حوار مع «البورصجية»:

«المغرب» بوابة المصانع المصرية للأسواق الإفريقية والأوروبية

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
Apple Pay

iPhone هو الآن بطاقة
البنك الأهلي المصري

Apple Pay أسرع و أسهل وأأمن طريقة دفع

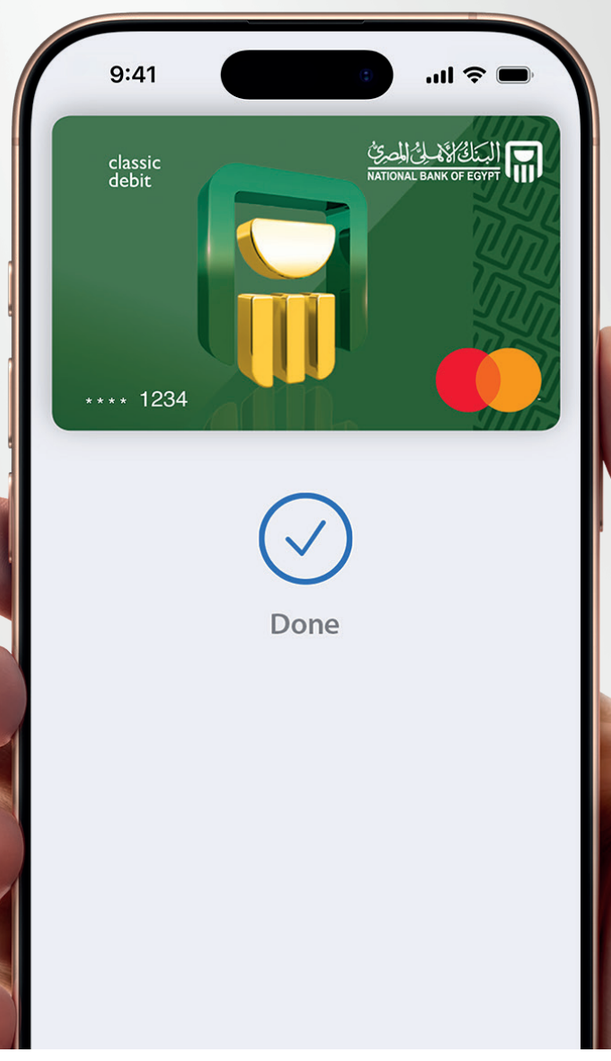

تطبق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي ٢٤٦-٢٢٧-٢٠٠

شركة ميناء القاهرة الجوي
Cairo Airport Company

الخدمة المميزة
Ahlan
Exclusive Service

خدمة أهلاً المميزة
توفرها شركة ميناء القاهرة الجوى

- إنهاء إجراءات السفر والوصول
- مستويات مختلفة للخدمة
- إستراحات مميزة فاخرة
- خدمة ليموزين

الخط الساخن
١٦٧٠٨
exclusive@cairo-airport.com

رقم التسجيل الضريبي ٢٤٦-٢٢٧-٢٠٠

البورصجية

جريدة إسبوعية اقتصادية

تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير

نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى

عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى

كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ

عصام حسنى

محمود طلعت

عبد الصبور حسن

هيئة التحرير

سحر عبدالغنى

ليلى أنور - خالد خليل

أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد

عبدالعزيز عمر - عادل حسن

صفاء أرناؤوط - محمود نبيل

عبد الفتاح فتحي

محمد التهامى - حنان نبيل

دعاء سيد - ياسر جمعة -

محمد ربيع -حنان محمد -

منال عمر

المراجعة اللغوية

عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ

٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان

٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة

تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

تفاصيل المرحلة الأخيرة لرفع الدعم..

الحكومة تسيطر على «ماس أسعار الكهرباء»

كتب / كريم عاطف

سيطرت الحكومة على نشوب حريق أسعار الكهرباء من «ماس» الزيادة فى شرائح الاستهلاك، وذلك بعدما أعلن وزير الكهرباء المصرى الدكتور محمود عصمت، أنه لا زيادة فى أسعار الكهرباء فى البلاد حتى شهر يناير القادم، وأكد الوزير على هامش مؤتمر الاجتماع الوزارى للمؤتمر العام الحادى والعشرين لمنظمة اتحاد مرافق الكهرباء الافريقية «APUA»، وقال إنه سيتم إعادة النظر فى أسعار الكهرباء بحسب التكلفة الفعلية لتحديد هيكل الأسعار الجديدة، وأشار عصمت إلى أن دعم الكهرباء يقارب ١٧٠ مليار جنيه.

وشهدت مصر خلال السنوات الأخيرة زيادات متتالية فى أسعار شرائح استهلاك الكهرباء، فى إطار خطة حكومية تستهدف إعادة هيكلة دعم الطاقة وتحقيق التوازن بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع للمستهلك.

وجاءت هذه الزيادات ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية أشمل، تهدف إلى تقليل الأعباء على الموازنة العامة وتعزيز كفاءة قطاع الكهرباء، الذى يعانى من ضغوط مالية متزايدة بسبب ارتفاع أسعار الوقود ومستلزمات التشغيل.

وأكد رئيس الوزراء -خلال الأيام الماضية- أنه بالرغم من توجه الحكومة نحو تحرير أسعار الطاقة خلال شهر أكتوبر، فإنها ما تزال تتحمل جزءًا كبيرًا من التكلفة الفعلية لإنتاج الكهرباء، خصوصًا للشرائح الدنيا التى تضم محدودى ومتوسطى الدخل.

وأكد أحد المصادر داخل وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، أن الزيادة الجديدة لأسعار الشرائح جاءت بعد تأجيل أكثر من مرة مراعاة للمواطنين فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية وارتفاع فواتير الاستهلاك خلال فصل الصيف، على الرغم من ارتفاع التكلفة الفعلية لإنتاج الكهرباء التى تتحملها الحكومة، والتى وصلت إلى ٢٥٧ قرشا، مقارنة بسعر الشريحة الأولى البالغ ٦٨ قرشا، وأعلى شريحة بسعر ٢٢٣ قرشًا للكيلووات ساعة.

وأوضح المصدر، أن التأجيل يأتى رغم وصول أحمال الكهرباء فى مصر إلى مستويات قياسية نتيجة الارتفاع الكبير فى درجات الحرارة خلال الفترة الماضية.

وأكد الدكتور عادل السماحي، خبير الطاقة والمشرف على المركز الإقليمى ليحوث الطاقة المتجددة، أن أسباب الزيادات فى شرائح الكهرباء خلال الفترة القادمة تعود إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء، بسبب زيادة أسعار الوقود والمشتقات، وارتفاع التكلفة العالمية للطاقة.

وأضاف السماحى فى تصريح لـ«البورصجية»، أن الإبقاء على الدعم الكامل أصبح مكلفًا؛ ما دفع الحكومة إلى خفضه تدريجيًا لتلاشى الضغط على موازنة الدولة، بالإضافة إلى تعويض الفارق بين السعر الكلى وتكلفة الإنتاج، واقتراب التكلفة الحقيقية للكهرباء فى المدى المتوسط.

وأوضح خبير الطاقة، أن الزيادات فى شرائح الكهرباء هى جزء من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، التى تشترط رفع الدعم تدريجيًا لإصلاح القطاع، والتى ستكون الأخيرة بهذه النسب بناء على تأكيد رئيس الوزراء مؤخرًا.

وقد بدأت الحكومة تطبيق خطة تدريجية لرفع الدعم منذ عام ٢٠١٤، مع تأجيل بعض مراحلها فى أوقات سابقة لتخفيف العبء على المواطنين، لا سيما فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن عامى ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ شهدا تسارعًا فى وتيرة الزيادات، لتشمل معظم الشرائح السكنية والتجارية.

وتعكس هذه الخطوة توجهًا نحو تحقيق العدالة فى توزيع الدعم وترشيد الاستهلاك، مع التوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الشبكة القومية للكهرباء.

وجاءت محطات الزيادة والتعديلات بداية من شهر يناير عام ٢٠٢٤، حيث رفعت وزارة الكهرباء أسعار استهلاك الكهرباء المنزلى بنسبة تراوحت بين ١٦٪ و٢٠٪ فى معظم الشرائح، لتصبح الشريحة الأولى «٠ – ٥٠ ك.و.س» بسعر ٠,٥٨ جنيه/ك.و.س بعد الزيادة، بدلاً من ٠,٤٨ أو ٠,٥٨ سابقًا.

ثم جاءت وزارة الكهرباء فى أغسطس ٢٠٢٤ بزيادة جديدة تضمنت شرائح مرتفعة، حيث ارتفعت أسعار بعض الشرائح بنسبة تصل إلى ٥٠٪، خاصة فى استهلاك أكثر من ٦٥٠ أو ١,٠٠٠ ك.و.س، فى إطار خطة تقليل دعم الكهرباء تدريجيًا.

وأصدر وقتها جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك أسعار شرائح الكهرباء الجديدة التى تطبق حتى الان، وهى كالاتي:

الشريحة الأولى بـ ٦٨ قرشًا من ٠ إلى ٥٠ ك.و.س، ومن ٥١ إلى ١٠٠ ك.و.س بسعر ٧٨ قرشًا، بينما من ٠ إلى ٢٠٠ ك.و.س بسعر ٩٥ قرشًا، ومن ٢٠١ إلى ٣٥٠ ك.و.س بسعر ١٥٥ قرشًا، ومن ٣٥١ إلى ٦٥٠ ك.و.س بسعر ١٩٥ قرشًا، ومن ٦٥١ إلى ١٠٠٠ ك.و.س بسعر ٢,١٠ جنيه، وأكثر من ١٠٠٠ ك.و.س بسعر ٢,٢٣ جنيه.

ومع حلول العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، أعلنت الحكومة توجهها لزيادة إضافية تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ على الشرائح المختلفة، مع إمكانية رفع يصل إلى ٤٥٪ للشريحة الأعلى «١٠٠٠ ك.و.س».

عبر ربط مناطق الإنتاج بالموانئ..

تطوير البنية التحتية اللوجيستية أقصر طريق لتحويل مصر إلى مركز إقليمى

كتبت/ مروة أبو المجد

وضعت الحكومة المصرية ملف تطوير البنية التحتية اللوجيستية على رأس أولوياتها؛ إذ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى توجيهات بتسريع أعمال تطوير الموانئ البرّية والجافة والمناطق اللوجستية، بهدف تعزيز الدور المصرى كممحور للتجارة والنقل العابرة.

كما أطلقت وزارة النقل مبادرة إنشاء سبع قنوات لوجستية جديدة لربط مناطق الإنتاج الصناعى والزراعى بموانئ البحر الأحمر والمتوسط عبر شبكة طرق وسكك حديدية، بما يعزز الربط بين الموانئ البرية والبحرية.

لكن التحوّل إلى مركز لوجستى فعلى يتطلب تجاوز العقبات التقليدية: البُعد الجغرافى لبعض المناطق، والتكلفة العالية لإنشاء وصيانة البنية التحتية، والتنسيق بين جهات متعددة، وكفاءة التشغيل والتكنولوجيا، والتنافس مع مراكز لوجستية أخرى فى دول الجوار.

ومصر اليوم فى موقف فريد للاستفادة من التجارب العالمية فى هذا المجال، نظراً لما تمتلكه من مقومات طبيعية بشرط أن تُستكمل بالتطوير الهيكلى والتنسيق المؤسسي.

ووفقًا لبيانات الحكومة، تُخطّط مصر لإقامة ٣١ ميناء جافًا (dry ports) ومناطق لوجستية موزعة على الصعيد الوطني، ضمن استراتيجية الربط بين الموانئ والداخل، وفى مطلع ٢٠٢٥، وقّعت مصر عقدًا مع شركة MEDLOG السويسرية لإنشاء ميناء جاف ومركز لوجستى فى مدينة العاشر من رمضان، يشمل ٢٥٠ فدانًا، حيث يُشكل هذا المشروع حلقة أساسية فى الربط بين ميناءى السخنة والإسكندرية من خلال شبكة محاور برية وسكك حديدية، وأصبحت لدى مصر نحو ٥٥ ميناء (١٨ ميناء تجارى و٣٧ مخصص) تُخدم حركة شحن ضخمة.

فرغم أن الموقع يمنح مصر ميزة طبيعية، إلا أن التحدى يكمن فى استكمال هذه الميزة ببنية تحتية متطورة وتنسيق مؤسسى قادر على تذليل العقبات التقليدية مثل ارتفاع تكاليف النقل، وتعدد الجهات المنظمة، وتنافسية المراكز اللوجستية فى المنطقة.

ومن هنا، برزت أهمية الشراكات مع شركات عالمية تمتلك خبرة عميقة مثل دى بى ورلد – مصر، التى أصبحت شريكًا استراتيجيًا فى دعم هذه الرؤية، ولقد شهد عام ٢٠٢٥ خطوات بارزة تؤكد هذا التوجه، منها توقيع دى بى ورلد – مصر اتفاقية مع السويدى للتنمية الصناعية لإنشاء منشأة للتخزين المبرد بمدينة السادس من أكتوبر باستثمارات بلغت ١,٤٢ مليار جنيه على مساحة ١٦,١٩٤ مترًا مربعًا بطاقة استيعابية تصل إلى ٢٥,٠٠٠ موضع تخزين، كما استقبل ميناء السخنة، الذى تديره الشركة، رافعتين عملاقتين بقدرة رفع ١٢٥ طنًا لتعزيز القدرة التشغيلية للميناء.

وفى إطار خططها التوسعية، تعمل الشركة على إنشاء منطقة لوجستية متكاملة فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمساحة تزيد عن ٢٩٠ ألف متر مربع، تشمل مرافق للتخزين المبرد والمستودعات الجمركية وخدمات الحاويات الفارغة ومركز توزيع محلي. هذه المشروعات تجسد رؤية متكاملة لربط الموانئ البحرية بالموانئ الجافة والمناطق الصناعية عبر أنظمة نقل متعددة الوسائط.

ومن جانبه، أكد محمد شهاب، المدير التنفيذى لشركة دى بى ورلد – مصر، أن رؤية الشركة تتكامل مع خطة الدولة للتحول إلى مركز عالمى للتجارة، موضحًا أن «دى بى ورلد تسعى إلى تقديم حلول متكاملة تواكب أحدث المعايير العالمية فى إدارة الموانئ والمناطق اللوجستية، بما يضمن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز موقع مصر كمحور رئيسى على خريطة التجارة الدولية». وأضاف أن الشركة تعمل على دعم التحول الرقمى فى قطاع النقل والخدمات اللوجستية، عبر أنظمة ذكية متقدمة لإدارة سلاسل الإمداد، بما يقلل من زمن العبور ويخفض التكلفة.

ويرى محللون اقتصاديون أن هذه الجهود لا تعزز فقط تنافسية الاقتصاد المصري، بل توفر أيضًا فرص عمل مباشرة وغير مباشرة فى قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، فضلًا عن تحفيز بيئة الأعمال المرتبطة بالصناعة والتجارة، كما تسهم فى تقليل زمن الإفراج الجمركى وخفض تكاليف الشحن، وهو ما يزيد من فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية.

وتؤكد هذه الخطوات أن مصر تمضى نحو بناء بنية تحتية لوجستية متكاملة، تجمع بين المزايا الجغرافية والإمكانات الاستثمارية والخبرات العالمية. وإذا استمرت فى هذا المسار، فإنها ستصبح بالفعل منصة محورية للتجارة الدولية، بما يعزز النمو الاقتصادى ويضعها فى موقع متقدم على خريطة الممرات التجارية العالمية.

فتحويل مصر إلى مركز لوجستى فعلى ليس مجرد طموح؛ بل هو ضرورة اقتصادية فى ظل المنافسة الإقليمية والدولية، وفى ظل التغيرات المتسارعة فى سلاسل الإمداد العالمية. التجربة العالمية، ولا سيما تجربة موانئ دبى العالمية، تبيّن أن النجاح يكمن فى الربط المتكامل بين الميناء والبرّ، وتطوير المناطق حول الموانئ، والابتكار الرقمي، والشراكة مع القطاع الخاص.

«جامعة عين شمس» تنفرد بأول برنامج..

«تكنولوجيا البنوك».. جيل جامعى جديد لمستقبل مصرفى رقمى

كتبت هايدى أشرف:

شهد القطاع المصرفى المصرى – خلال السنوات الأخيرة- طفرة غير مسبوقة مع التوسع فى الخدمات الإلكترونية وإطلاق البنوك الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول، التى جعلت المعاملات البنكية تتم بضغطة زر. هذا التحول لم يقتصر أثره على العملاء فحسب، بل فرض واقعًا جديدًا على سوق العمل، الذى بات يحتاج إلى كوادر شابة تمتلك مهارات تكنولوجية متقدمة بجانب المعرفة المالية التقليدية.

وفى استجابة لهذا الواقع، أطلقت جامعة عين شمس لأول مرة قسم تكنولوجيا البنوك بكلية التجارة، ليكون خطوة تعليمية رائدة تستهدف إعداد جيل قادر على مواكبة التغيرات السريعة فى عالم المال والمصارف.

ويهدف البرنامج إلى إعداد كوادر مصرفية متخصصة تجمع بين المعرفة الأكاديمية الراسخة والمهارات التكنولوجية الحديثة، مع التركيز على موضوعات مثل: نظم الدفع الإلكتروني، الخدمات البنكية عبر الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات.

يولى البرنامج اهتمامًا خاصًا بالربط بين الدراسة النظرية والتدريب العملي، من خلال الدورات المتخصصة والتدريب الميداني، بما يساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم التطبيقية وصقل قدراتهم فى التفكير النقدى والابتكار، حيث أكد القائمون عليه، أن الهدف النهائى هو تخريج جيل قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا، والمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطنى ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ويمثل قسم تكنولوجيا البنوك نقلة نوعية مقارنة بالأقسام التقليدية مثل المحاسبة والإدارة. فبينما تركز هذه الأقسام على النظريات المالية والإدارية وإعداد الكوادر للمهن التقليدية كالمحاسب أو المراجع، يدمج القسم الجديد بين العلوم المصرفية والمهارات الرقمية.

ويفتح التخصص مسارات عمل جديدة مثل: تحليل البيانات، تطوير التطبيقات البنكية، الأمن السيبراني، والتسويق الرقمى المصرفي؛ وهو ما يمنح خريجيه ميزة تنافسية فى ظل التحول الرقمى المتسارع وتراجع بعض الوظائف التقليدية.

فى سبتمبر ٢٠٢٣ أُطلق برنامج بكالوريوس تكنولوجيا البنوك بجامعة عين شمس، ليبدأ باستقبال أول دفعة مع العام الجامعى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويُعد الأول من نوعه على مستوى الجامعات المصرية، وجاء ثمرة تعاون بين كلية التجارة والبنك المركزى المصرى والمعهد المصرفى المصري، استجابة مباشرة لاحتياجات سوق العمل المصرفى والمالي.

وقال الدكتور عاصم حجازي، أستاذ علم النفس التربوى المساعد بكلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة: إن كلية التجارة اعتادت تدريس مقررات عامة تصلح للتطبيق فى مجالات عدة، ما يجعل الخريجين بحاجة إلى دورات إضافية للتأهيل عند الالتحاق بتخصصات دقيقة.

وأضاف فى تصريح لـ«البورصجية»، أن البرامج الخاصة مثل تكنولوجيا البنوك تقدم تعليمًا متخصصًا ومتكاملاً يجعل الطالب جاهزًا للعمل دون حاجة إلى تدريب إضافي، مشيرًا إلى أن هذه البرامج ترتبط ارتباطًا وثيقًا باحتياجات السوق، لكنها تتطلب نفقات كبيرة لإنشائها، ما يفسر ارتفاع تكلفتها الدراسية مقارنة بالبرامج العامة.

من جانبه، أكد محمود على الهواري، موظف بأحد البنوك المصرية وخريج كلية التجارة، لـ«البورصجية»، أن قسم تكنولوجيا البنوك يمثل خطوة مهمة لإعداد جيل جديد قادر على مواكبة التطورات السريعة، و شدد -فى الوقت نفسه- على أن النجاح فى المجال المصرفى لا يتوقف عند الدراسة الأكاديمية، بل يتطلب اجتهادًا شخصيًا وصقلًا للمهارات.

وأوضح الهواري، أن الطالب بحاجة إلى الاستفادة من الدورات التدريبية، وتنمية مهاراته فى التفكير والاتصال، بل وحتى الاهتمام بمظهره وسلوكه، لافتًا إلى أن هناك بدائل للتغلب على ارتفاع المصروفات الدراسية مثل الاعتماد على مصادر التعلم عبر الإنترنت أو المنصات الحديثة الداعمة للتعلم الذاتي.

وأشار الهوارى إلى أن التطور الرقمى فى البنوك يشمل رقمنة العمليات المصرفية، واستخدام الذكاء الاصطناعى وتحليل البيانات، والتوسع فى التطبيقات البنكية، وهو ما انعكس على طبيعة الوظائف؛ إذ تراجعت فرص بعض الوظائف التقليدية مثل الصرافين وموظفى إدخال البيانات، مقابل فتح مسارات جديدة فى تحليل البيانات، الأمن السيبراني، تطوير التطبيقات، وخدمات العملاء الرقمية.

وقال: «رغم أن التحول الرقمى يقلل من بعض الوظائف التقليدية، فإنه يفتح فى الوقت ذاته مجالات أوسع للشباب المؤهلين رقميًا، وهو ما يجعل قسم تكنولوجيا البنوك فرصة حقيقية لصناعة كوادر جديدة تواكب متطلبات المستقبل.»

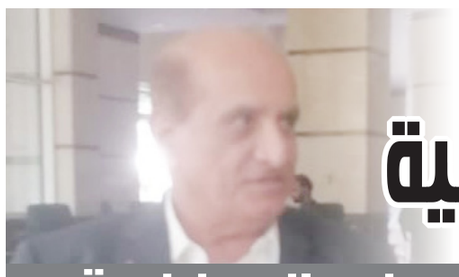

إبراهيم أبو عميرة فى حوار مع «البورصجية»:

«المغرب» بوابة المصانع المصرية للأسواق الإفريقية والأوروبية

إطلاق منصة إلكترونية موحدة للربط بين المستثمرين المصريين والمغاربة

حوار- رباب الشاذلي

فى ظل تسارع الخطط بين القاهرة والرباط لتعزيز شراكتهما الاقتصادية، يسجل التبادل التجارى بين مصر والمغرب طفرة غير مسبوقة، جعلت هذه العلاقة محورًا استراتيجيًا يفتح آفاقًا واسعة أمام الاستثمار والصناعة. فقد أكد المستشار إبراهيم جمال أبو عميرة، رئيس الغرفة التجارية المصرية–المغربية المشتركة، أن حجم التجارة بين البلدين تجاوز ١,١ مليار دولار فى عام ٢٠٢٤، مع خطط طموحة تستهدف رفع الصادرات المغربية إلى مصر إلى نصف مليار دولار بحلول ٢٠٢٦.

ورغم هذا الزخم، يشير «أبو عميرة» – فى حواره مع جريدة «البورصجية»– إلى أن الطريق لم يخلُ من تحديات، كاشفًا عن ملامح الحاضر ورؤية المستقبل، موضحًا بالأرقام والوقائع فرص التكامل الصناعي، وأبرز القطاعات التى يمكن أن تدفع التعاون الاقتصادى بين البلدين إلى مستويات غير مسبوقة.

**** كيف تقيّم حجم التجارة بين مصر والمغرب خلال عام ٢٠٢٤–٢٠٢٥؟**

حجم التبادل التجارى بين مصر والمغرب بلغ نحو مليار ومئة مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٩٥٠ مليون دولار فى ٢٠٢٣. فالصادرات المصرية إلى المغرب واصلت النمو بمعدلات جيدة، بينما بقيت الصادرات المغربية لمصر محدودة ولم تتجاوز ٦٪ من إجمالى حجم التبادل، وهو ما يعكس وجود فجوة تحتاج إلى جهد أكبر لتحقيق التوازن.

**** ما أبرز التحديات التى واجهت العلاقات التجارية مؤخرًا؟**

واجهنا خلال الفترة الماضية بعض العقبات، أبرزها أزمة احتجاز نحو ١٥٠ حاوية مصرية فى الموانئ المغربية مطلع عام ٢٠٢٥، وهو ما أثار بعض التوتر التجارى قبل أن يتم احتواؤه عبر قنوات الحوار المباشر. كذلك، هناك رسوم مكافحة إغراق فرضتها المغرب على بعض المنتجات المصرية مثل: الـPVC والسجاد والطماطم المعلبة، الأمر الذى انعكس على حركة الصادرات.

ومن ناحية أخرى، شهد الميزان التجارى عجزًا متزايدًا بالنسبة للجانب المغربي، حيث ارتفع بنسبة تقترب من ١٩٦٪ منذ عام ٢٠٢٠.

**** فى ظل هذه المعطيات، ما التطلعات المستقبلية لحجم التجارة بين البلدين؟**

نطمح إلى رفع الواردات المصرية من المغرب إلى مئة مليون دولار خلال عام ٢٠٢٥، مع رفع قيمة الصادرات المغربية إلى مصر لنحو نصف مليار دولار فى ٢٠٢٦. هذه الأهداف ليست مجرد أرقام، بل هى خطط واقعية تعتمد على مشاريع واستثمارات يتم التفاوض بشأنها حاليًا، مع التركيز على القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق التكامل بين البلدين.

**** وما أبرز الآليات العملية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة؟**

الآليات متعددة، فى مقدمتها إعادة تفعيل مجلس الأعمال المصري–المغربى المشترك ليكون منصة للتواصل المباشر بين رجال الأعمال من الجانبين، كما نعمل على تعزيز التكامل الصناعى فى مجالات محددة مثل: السيارات، الصناعات الغذائية، الأدوية، النسيج والكيماويات، بالتوازى مع الإصلاحات الجمركية المصرية التى تسهل دخول وخروج السلع.

**** وماذا عن الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين؟**

هناك توجه مصرى لإقامة مصانع جديدة فى المغرب للاستفادة من موقعه كبوابة للأسواق الإفريقية والأوروبية، وفى المقابل نسعى إلى جذب الاستثمارات المغربية إلى مصر، خصوصًا فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقطاع صناعة السيارات وقطع الغيار. هذه المشروعات يمكن أن تفتح مجالًا واسعًا لتوطين الصناعات وتقليل الاعتماد على الاستيراد من أسواق أخرى.

**** ما الفرص المحددة لجذب الاستثمارات المغربية داخل مصر؟**

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تمثل نقطة ارتكاز رئيسية، حيث نعمل على جذب رؤوس أموال مغربية إليها باعتبارها منصة لوجستية وصناعية قادرة على النفاذ إلى أسواق آسيا وإفريقيا. هناك أيضًا اهتمام بقطاعات مثل الطاقة المتجددة، الصناعات الغذائية، والنقل البحري، وهى مجالات توفر عوائد سريعة واستدامة على المدى البعيد.

**** ما القطاعات التى تراها الأكثر حيوية لتعزيز التعاون الاقتصادي؟**

قطاع صناعة السيارات وقطع الغيار يأتى فى المقدمة، فالمغرب يمتلك قاعدة صناعية قوية فى هذا المجال، بينما تمثل مصر سوقًا استهلاكية كبيرة. كذلك يشكل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية مجالًا مهمًا للتكامل، حيث يمكن للمنتجات المصرية المصنعة والمكسبات أن تجد طريقها للأسواق المغربية، فى حين يمكن للمنتجات المغربية الطازجة أن تعزز وجودها فى السوق المصري. أيضًا قطاعا الأدوية والنسيج يمثلان فرصًا كبيرة للتعاون المشترك.

مشروعات صناعية مشتركة فى السيارات والدواء والنسيج لتعزيز التكامل الاقتصادى

أزمة الحاويات ورسوم مكافحة الإغراق أبرز تحديات التجارة بين القاهرة والرباط

**** ما هى الفرص الحالية بين مصر والمغرب فى قطاع السيارات؟**

المغرب يمتلك قاعدة صناعية قوية فى تصنيع السيارات وقطع الغيار، بينما مصر سوق استهلاكية كبيرة. نستهدف توسيع التعاون الصناعى عبر إقامة مصانع مشتركة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الصادرات بين البلدين.

**** كيف يمكن للتحول الرقمى أن يدعم العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين؟**

التحول الرقمى أصبح عنصرًا لا غنى عنه، ونحن بصدد إطلاق منصة إلكترونية موحدة للربط بين رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والمغاربة، بما يسهل التعاقدات ومتابعة حركة التجارة لحظة بلحظة.

هذه المنصة ستعزز الشفافية، وتقلل من التعقيدات البيروقراطية، وتفتح المجال أمام شركات التكنولوجيا الناشئة فى البلدين لتقديم حلول مشتركة.

**** إلى أى مدى تساهم الاتفاقيات الإقليمية فى دعم التجارة بين مصر والمغرب؟**

الاتفاقيات مثل: «أغادير» و«اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية» توفر أطرًا تنظيمية لتسهيل التبادل التجاري، وتقليل الرسوم والحواجز الجمركية، ما يتيح فرصًا أكبر للمستثمرين والشركات فى البلدين لتوسيع أعمالهم.

شراكات دولية تفتح آفاق الاستثمار..

مصر تحلق فى سماء صناعة الطائرات

كتبت- مروة أبو المجد:

تسابق مصر الزمن للدخول إلى نادى الدول المنتجة لمكونات الطائرات، فى إطار استراتيجية وطنية طموحة تهدف إلى توطين الصناعات المتقدمة وجذب استثمارات أجنبية فى قطاع الطيران، وتستند هذه التحركات إلى شراكات دولية وحوافز استثمارية جديدة، مدعومة بتمويل حكومى ضخم يضع الصناعة المصرية على طريق التحول إلى لاعب رئيسى فى سلاسل التوريد العالمية.

وتؤكد بيانات الهيئة العربية للتصنيع، أن «مصنع الطائرات» بحلوان، الذى يمتد تاريخه إلى خمسينيات القرن الماضي، ما زال يمثل قاعدة صناعية يمكن البناء عليها، بفضل خطوط إنتاجه وخبراته الفنية، مع خطط لتطوير المعامل وأنظمة الاختبارات لتلبية متطلبات كبريات شركات الطيران العالمية.

وفى خطوة تعكس جدية التحرك نحو توطين صناعة الطيران، كشف وزير الطيران المدنى – مطلع العام الجاري– عن إطلاق مبادرة لإنشاء مركز وطنى لتصنيع قطع غيار الطائرات، بالشراكة مع شركة «إيرباص»، موضحًا أن المشروع يستهدف تصنيع المكونات القابلة للإنتاج محليًا، إلى جانب تقديم خدمات صيانة وإصلاح معتمدة، بما يسهم فى تقليص الاعتماد على الواردات.

كما دخلت مصر فى مفاوضات مع شركة Airbus Helicopters فى فبراير ٢٠٢٥ لإقامة مشروع مشترك يشمل تصنيع وتجميع وصيانة منظومة طيران متكاملة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وزيادة المكوّن المحلي. ووفقًا لتصريحات وزير الاستثمار، من المنتظر أن يوفر المشروع مئات فرص العمل المباشرة، ويضع مصر على خريطة تصدير المكوّنات إلى الأسواق الإقليمية.

وعلى الصعيد الأوروبي، وقّعت القاهرة فى يونيو ٢٠٢٥ اتفاقًا تقنيًا مع فرنسا يتضمن مجالات التدريب، السلامة الجوية، أمن المطارات، والتنمية المستدامة لقطاع الطيران المدني.

ويرى مراقبون، أن الاتفاق لا يقتصر على الجوانب التشغيلية فحسب، بل يشكّل أيضًا قاعدة قوية لفتح آفاق أوسع نحو التصنيع المشترك فى المستقبل.

وفى السياق ذاته، دخلت شركات بريطانية فى شراكات مع وزارة الطيران المدنى لتطوير خدمات الصيانة والبنية التحتية، إلى جانب فتح المجال أمام تصنيع مكونات فرعية مثل الإطارات والأجزاء الهيكلية خفيفة الوزن.

ووفق ما أعلنته الوزارة، فإن هذه المذكرات تمثل خطوة عملية لإدماج المصانع المصرية فى سلاسل توريد شركات الطيران الأوروبية.

ولا يقتصر الاهتمام على الطائرات المدنية فقط، إذ تشير تقارير إلى أن شركة «داسو» الفرنسية تستفيد من بعض القدرات المصرية فى إنتاج مكونات لهياكل الطائرات الحربية، ما يعكس التزام المصانع المحلية بمعايير الجودة الأوروبية، ويعزز فرص توسيع نطاق الإنتاج ليشمل المكونات المدنية مستقبلاً.

وعلى الصعيد التشريعي، عززت مصر جاذبيتها الاستثمارية من خلال تعديل قانون الاستثمار رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣، الذى أقر حافزًا استثماريًا نقديًا يتيح للمستثمرين استرداد ما بين ٣٥٪ و٥٥٪ من قيمة الضرائب المدفوعة، شريطة استيفاء متطلبات محددة، من بينها استيراد الماكينات أو شراؤها محليًا والحصول على التراخيص اللازمة.

وفى أبريل ٢٠٢٥، أطلقت وزارة الصناعة مبادرة تمويلية بقيمة ٣٠ مليار جنيه مصرى لدعم شراء المعدات وخطوط الإنتاج فى القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وعلى رأسها الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

ووفقًا لبيان الوزارة، تهدف المبادرة إلى تمكين الشركات من تحديث بنيتها التحتية بشروط ميسرة، بما يعزز قدرتها التنافسية ويدعم حضورها فى الأسواق العالمية.

الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة والنقل، أكد أن مصر تستهدف رفع حجم الإنتاج الصناعى إلى ٢٢٧ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، مع التركيز على الصناعات الثقيلة ونقل التكنولوجيا.

وتقدّر وزارة الطيران المدنى حجم سوق صيانة وتصنيع مكونات الطائرات عالميًا بأكثر من ٨٠ مليار دولار سنويًا، ما يتيح لمصر فرصة تنافسية مدعومة بموقعها الجغرافى وكفاءاتها الهندسية.

ويرى محللون، أن البداية ستكون بتصنيع المكونات البسيطة كالمقاعد والأبواب، قبل التوسع إلى أجزاء أكثر تعقيدًا، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة ومعايير اعتماد دولية تعمل الحكومة على تلبيتها عبر شراكات أوروبية وبرامج لتطوير البنية التحتية.

تطوير شامل والبداية بافتتاح 3 فروع..

وداعًا «المجمعات الاستهلاكية» .. وأهلًا «كارى أون»

كتبت: سها يحيى

لأول مرة فى مصر، أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية عن إطلاق مفهوم السلاسل التجارية الحكومية الموحدة، فى محاولة لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة، لذا أطلقت وزارة التموين أكبر سلسلة تجارية موحدة بعنوان «كارى أون»، تحت إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وقامت بافتتاح ثلاث فروع جديدة للسلسلة خلال الأيام القليلة الماضية، حيث تم افتتاح فرع كلية البنات بالقاهرة، إلى جانب فرعى الأميرية والسيدة زينب.

وقال الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، إن افتتاح فروع جديدة لسلسلة «كارى أون» يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير شامل للمجمعات الاستهلاكية التابعة للوزارة، لافتًا أن الوزارة تستهدف توحيد اسم «كارى أون» كعلامة تجارية حديثة لجميع المنافذ التابعة لها، بما فى ذلك المجمعات الاستهلاكية ومنافذ مشروع جمعيتى والبدالين التموينيين.

وتابع: أن هذه الفروع تأتى كمرحلة أولى من خطة تستهدف تطوير أكثر من ١٠٦٠ منفذًا فى مختلف أنحاء الجمهورية، بهدف تحسين جودة الخدمة والشكل العام للمنافذ، لتقديم خدمات تموينية وتجارية تواكب تطلعات المواطنين، وبأسعار تنافسية.

وأضاف: أن الخطة تستهدف تطوير المجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، مع دراسة بدائل التمويل سواء بالشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال التمويل الذاتي، إلى جانب التوسع فى إنشاء منافذ جديدة بالقرى والمناطق العمرانية الجديدة لتحقيق تغطية شاملة.

وأوضح الوزير، أنه يجرى الإعداد لتوقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية المشروعات لتمويل تحويل المنافذ التموينية القائمة إلى منافذ تحمل اسم "كارى أون"، مع توفير حوافز ضريبية وائتمانية وتسويقية لتوحيد الشكل والهوية البصرية على مستوى الجمهورية.

ومن جانبه، قال الدكتور علاء ناجى العضو المنتدب الرئيس التنفيذى للشركة القابضة للصناعات الغذائية: إن فروع «كارى أون»، هى إحدى ثمار توجيهات وزير التموين بتطوير منظومة التجارة الداخلية، مشيرًا أنه من ضمن أهدافها تصميم علامة تجارية جديدة بهوية موحدة، والارتقاء بالتجربة الشرائية بالمجمعات الاستهلاكية، وأن يكون نهج التطوير غير تقليدية ليصبح منافسًا لفروع السلاسل المشهورة.

وأوضح، أن فرع كلية البنات يقوم بتوفير كافة السلع الغذائية علاوة على صرف سلع المنظومة التموينية وفارق نقاط الخبز، وأن فرع منطقة السيدة زينب مخصصًا لنشاط اللحوم بمختلف أنواعها، بينما يركز فرع منطقة السواح على نشاط الأسماك. وأشار إبرهيم صابر، محافظ القاهرة، أن مبادرة «كارى أون» تهدف إلى إعادة هيكلة، وطرح منتجات الشركات الوطنية بجودة عالية وأسعار تنافسية تقل عن مثيلاتها فى الأسواق، وتحديث منافذ البيع بالتجزئة، بما يواكب المعايير الحديثة فى عرض السلع والخدمات وتقديمها للمستهلكين بأسعار مناسبة ومواصفات عالية الجودة ، عن طريق تحديث الشكل العام، وتطوير منظومة الإدارة والتسعير، وتطبيق التحول الرقمى فى التعاملات داخل هذه المنافذ، كذلك تحويل عدد من البقالين التموينين إلى سوبر ماركت حضاري، وتحديث عدد من منافذ مشروع «جمعيتي» إلى هايبر ماركت، مع تحديث عدة منافذ تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية ضمن منظومة «كارى أون».

وأكد، أن المشروع يمثل خطوة مهمة نحو تطوير منافذ التجزئة الحكومية، وربطها بجهود التنمية المحلية فى مختلف الأحياء والمناطق.

وأضاف، أن هذه المعارض تشمل جميع السلع الغذائية وتُدار بتقنيات حديثة فى البيع، بما يشبه أسلوب القطاع الخاص، وأن بعض المواقع المستخدمة كانت مهملة سابقًا وجرى تطويرها لتقديم الخدمة بشكل أفضل، مؤكدًا أن هناك رقابة من أجهزة الدولة على الأسعار، وأن كل السلع معروضة بأسعارها الأصلية لضمان الشفافية.

أكثر قوة وصلابة أمام الدولار..

السياسة النقدية تحمى «الجنيه» من توترات المنطقة

كتبت- منال عمر:

تباينت آراء خبراء مصرفيون حول مستقبل الجنيه أمام الدولار فى ظل تزايد التوترات الجيوسياسية، حيث يرى البعض أن العملة المحلية باتت أكثر صلابة ولن تتأثر بالتوترات الجيوسياسية بالمنطقة، والبعض الآخر يرى أن تزايد القلاقل والتوترات بالمنطقة من شأنه أن يؤثر سلبا على سعر الصرف.

خلال آخر ٣ أشهر وصل سعر صرف الجنيه إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار منذ عام بدعم زيادة تدفقات النقد الأجنبى من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والأموال الساخنة.

الجنيه أكثر صلابة رغم التوترات

أكد محمد عبد العال الخبير المصرفى، أن سعر الدولار أمام الجنيه سيبقى متماسكاً رغم التوترات فى المنطقة، مشدداً على أن العملة المحلية لم تعد تتأثر بالأحداث الجارية كما كان الحال فى السابق.

وأوضح أن السياسة النقدية الحالية متوازنة ومتحسبة لأى تطورات جيوسياسية من خلال سيناريوهات استباقية يضعها البنك المركزى بالتنسيق مع وزارة المالية والبنوك.

وأضاف عبد العال أن الجنيه المصرى استعاد شخصيته وأصبح أكثر قوة وصلابة، مستنداً إلى عوامل داعمة أبرزها تسجيل تحويلات المصريين بالخارج رقماً قياسياً عند ٣٦,٥ مليار دولار، وارتفاع الصادرات، إلى جانب تدفقات قوية للاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر والتى سجلت فى أحد الأشهر نحو ٨,٥ مليار دولار.

كما ساهم وصول الاحتياطى النقدى إلى نحو ٤٩ مليار دولار بما يغطى التزامات الدولة لتسعة أشهر، وقوة صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى والبنوك التجارية البالغة ١٨,٥ مليار دولار بنهاية يوليو، فضلاً عن اتساع الفارق فى العائد الحقيقى لصالح الجنيه بعد خفض الفائدة على الدولار، فى تعزيز قوة العملة المحلية

وأوضح أن البنك المركزى لا يتدخل مادياً فى سوق الصرف وإنما يدعمها بعوامل نفسية مثل خفض عمولة التدبير على العمليات الاستيرادية وإلغاء القيود على استخدام البطاقات بالخارج، وهو ما تزامن مع تراجع معدلات التضخم وتحسن المؤشرات الاقتصادية بشكل عام.

وأكد عبد العال أن سعر الصرف يدار بآلية مرنة تخضع لقوى العرض والطلب، مشيراً إلى أن الجنيه أثبت مرونته فى أبريل الماضى حين تراجع إلى مستوى ٥١,٧٣ متأثراً بتصريحات أمريكية بشأن الرسوم الجمركية، قبل أن يستعيد توازنه سريعاً مع تراجع تلك السياسات.

وأشار إلى أن صناع القرار استوعبوا درس أزمة خروج الأموال الساخنة عقب الحرب الروسية الأوكرانية، حينما خرج نحو ٢٢ مليار دولار فى فترة قصيرة، ولذلك فإن هذه الأموال تدار حالياً بمرونة وتستخدم فى تيسير السيولة اليومية مع الاحتفاظ بقدرة السداد الفوري، بما يمنع أى صدمة محتملة للسوق.

وتوقع عبد العال عدم حدوث فجوة تمويلية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة فى ظل زخم التدفقات النقدية والاستثمارات، مرجحاً أن تبقى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى على أسعار الفائدة دون تغيير فى اجتماعها القادم، تجنباً لأى ضغوط تضخمية قد تنتج عن رفع أسعار الوقود.

وفرة الدولار

من جانبها، أكدت سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، أن أى تزايد فى التوترات الجيوسياسية بالمنطقة قد تؤدى إلى وجود ضغوط على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

وأشارت إلى أن توافر الدولار فى السوق المصرى هى السمة الأبرز حالياً، وهو ما انعكس على تراجع سعره أمام الجنيه.

وأرجعت هذه الوفرة إلى تدفق استثمارات ضخمة خلال الفترة الأخيرة، وتحسن أداء قطاعات رئيسية مثل الصادرات والسياحة التى يُنتظر أن تشهد دفعة قوية مع افتتاح المتحف الكبير إذا استقرت الأوضاع الجيوسياسية، بالإضافة إلى استمرار تحويلات المصريين بالخارج.

وأضافت الدماطى أن السياسة النقدية الأمريكية ساهمت بدورها، حيث أدى اتجاه الفيدرالى الأمريكى نحو خفض الفائدة إلى إضعاف الدولار عالمياً، ما شجع صناديق الاستثمار على العودة بقوة إلى مصر والأسواق الناشئة.

وفيما يخص توقعات سعر الصرف، أكدت الدماطى أن التحليلات تشير إلى أن الجنيه مقيم بأقل من قيمته الحقيقية، وهو ما يدعم فرص تحسنه خلال الفترة المقبلة.

وأوضحت أن المؤسسات الدولية تطرح توقعات متباينة لسعر الدولار بنهاية العام بين ٤٤,٥ و٤٥ جنيهاً فى بعض التقديرات، و٤٧ جنيهاً فى تقديرات أخرى، فيما رجحت شخصياً أن يصل سعر الصرف إلى نحو ٤٧ جنيهاً للدولار بنهاية العام إذا استمرت الأوضاع الحالية دون تصعيد جيوسياسي.

وشددت على أن جميع هذه التوقعات الإيجابية مشروطة بعدم حدوث أى تطورات جيوسياسية مفاجئة، إذ إن وقوعها كفيل بتغيير كل الحسابات الاقتصادية والمالية.

«البنك المركزى» يعمق التعاون مع البنوك المركزية الأورو متوسطية

استضاف البنك المركزى المصري، الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورو متوسطية، تحت عنوان «توظيف الابتكار والتكامل من أجل التنمية المستدامة والشاملة للدول الأورو متوسطية»، وذلك بمشاركة عدد كبير من محافظى البنوك المركزية للدول الأورو متوسطية، وصانعى السياسات، والخبراء الاقتصاديين، والأكاديميين، وممثلى المؤسسات المالية الدولية.

ويُعد المؤتمر، وفق بيان البنك ، الذى تم تنظيمه بالتعاون مع البنك المركزى الإسبانى(BdE)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والمعهد الأوروبى للبحر الأبيض المتوسط(IEMed)، والاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، منصة للحوار والتعاون بين البنوك المركزية الأورومتوسطية لمناقشة الموضوعات الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام العالمى والإقليمي.

وقال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصري، فى كلمته الافتتاحية، أن استضافة هذا المؤتمر رفيع المستوى تعكس التزام مصر الراسخ بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لدعم الاستقرار والازدهار فى المنطقة.

وأكد أن المؤتمر يمثل فرصة قيّمة لتعميق أواصر التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تتطلب عملاً مشتركًا لمواجهة التحديات.

وأشاد عبد الله بجدول أعمال المؤتمر هذا العام، وما يتناوله من قضايا وموضوعات تهدف إلى بناء مستقبل اقتصادى أكثر مرونةً وازدهارًا.

وشدد المحافظ على أن منطقة البحر الأبيض المتوسط لطالما كانت جسرًا للتواصل بين الشعوب والثقافات والقارات، وينبغى لها أن تتحول الآن إلى جسر للابتكار والصمود.

وأكد أن العمل المشترك من شأنه تحويل التحديات الراهنة إلى فرص لبناء نظام مالى أكثر استقرارًا وشمولًا واستدامةً.

ودعا خوسيه لويس إسكريفا، محافظ البنك المركزى الإسباني، إلى ضرورة تعزيز التعاون بين البنوك المركزية المشاركة فى المؤتمر.

وأكد أهمية مواصلة بناء أنظمة مالية مرنة تلبّى احتياجات جميع فئات المجتمع، مضيفًا أنه «فى الأوقات التى يسودها عدم اليقين والانقسام، تزداد أهمية النظام متعدد الأطراف وتبرز قيمته بشكل أوضح، ومن ثمّ لا يكفى الحفاظ عليه فحسب، بل يجب العمل على تطويره وتعزيزه بما يواكب المتغيرات المتسارعة فى العالم.»

وأدار محافظ البنك المركزى المصري، الجلسة الثانية والتى انعقدت تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية المستدامة»، وركزت على دور البنوك المركزية فى دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتوجيه التمويل لخدمة أهداف التنمية المستدامة، فى مواجهة التحديات المناخية والبيئية.

وحرص محافظ البنك المركزى المصري، فى كلمته الختامية، على توجيه الشكر لكافة المشاركين فى المؤتمر مشيدًا بما شهده من مناقشات ثرية وأفكار بنّاءة، وأكد أن مخرجات المؤتمر تمثل خطوة مهمة نحو دعم الاستقرار المالى وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة لشعوب منطقة الأورو متوسط.

«البنك الزراعى» يتعاون مع «الوكالة الألمانية» لتعزيز التمويل المستدام للمشروعات الصغيرة

وقع البنك الزراعى المصري، على بروتوكول تعاون مشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) ، وشركة IPC للاستشارات، بغرض إرساء أسس التمويل المستدام، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبحسب بيان البنك فإن أسس التمويل تقوم على تطوير وتفعيل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودمجها فى إجراءات الإئتمان والأنشطة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكافة استثمارات البنك، بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزى المصري، وأفضل الممارسات العالمية لدعم النمو الاقتصادى الشامل والمستدام.

ووفقاً لبروتوكول التعاون، تعمل الوكالة الألمانية على تقديم الدعم الفنى والتقنى لإصدار حزمة من المنتجات والبرامج التمويلية المبتكرة والصديقة للبيئة، تناسب احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر المستدام، لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

ووقع البروتوكول عن البنك الزراعى المصري، غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذى لقطاعات الدعم، وكارينا دنكر، المدير المسئول عن التغير المناخى والتحول الأخضر بشركة IPC للاستشارات، بحضور محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصري، وسامى عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذى لقطاعات الأعمال.

وخلال مراسم توقيع البروتوكول، أكدت غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصري، حرص البنك على تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية، لتأكيد التزامه الراسخ بدمج المبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية فى كافة عملياته المصرفية.

فضلاً عن دعم جهود البنك نحو تحقيق نظام مالى يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية لتحقيق النمو الاقتصادى الشامل والمستدام، باعتباره أكبر البنوك فى تمويل القطاع الزراعى و كافة الأنشطة المرتبطة به، وسعيه الدائم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وفق غادة مصطفى.

وأشارت إلى أن هذه الخطوة تمثل تعزز من قدرات البنك فى تطبيق آليات الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام، من خلال حصول البنك الزراعى المصري، على حزمة متكاملة من الاستشارات والدعم الفنى تشمل تصميم وتنفيذ منتجات تمويلية خضراء مبتكرة صديقة للبيئة تتماشى مع الاحتياجات المتنامية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وكذلك كافة الاستثمارات، إلى جانب وضع أطر عملية وخطط تنفيذية لتطوير ومتابعة هذه المنتجات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية فى مجال التمويل الاخضر، مما يسهم فى نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قاعدة المستفيدين من برامجه ومنتجاته التمويلية.

«وائل حسن» رئيساً لمجموعة المعاملات الإسلامية بالبنك الزراعى

أعلن البنك الزراعى المصرى تعيين وائل حسن، رئيسا لمجموعة المعاملات الإسلامية بالبنك، ضمن استراتيجية البنك الطموحة نحو تعزيز مكانته فى سوق الصيرفة الإسلامية.

ويمتلك وائل حسن، وفقا لبيان البنك، خبرة كبيرة فى القطاع المصرفى تتجاوز ٢٣ عاماً، عمل خلالها فى بنك مصر واستطاع أن يحقق خلالها العديد من النجاحات والإنجازات فى قطاعات الخزانة والمخاطر.

كما ساهم فى إنجاح العديد من المشروعات الاستراتيجية فى البنك، من بينها مشروع إعادة هيكلة العمليات الرئيسية للبنك فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

أما المحطة الأبرز فى مسيرته المهنية هى الاستعانة به للعمل بالقطاع الإسلامى ببنك مصر، حيث ساهم فى إعادة هيكلة القطاع الإسلامي، ونجح فى تحقيق العديد من الإنجازات، ومعدلات نمو متسارعة لمحفظة المعاملات الإسلامية، ما ساهم فى ترشيحه لتولى العديد من الوظائف والمناصب القيادية، آخرها توليه مهام نائب رئيس القطاع الإسلامى المسئول عن تمويل المشروعات والقروض المشتركة.

يستهدف البنك الزراعى المصرى خلال الفترة المقبلة زيادة عدد الفروع الإسلامية والتوسع الجغرافى فى كافة محافظات الجمهورية، كما يستهدف التوسع فى إطلاق منتجات وخدمات جديدة تلبى احتياجات كافة عملائه.

فائض الأصول الأجنبية يتراجع إلى 17.89 مليار دولار

انخفض فائض صافى الأصول الأجنبية فى بنوك مصر، بما فى ذلك البنوك التجارية والبنك المركزي، بنحو ٣,٢٪ على أساس شهرى خلال أغسطس، إلى نحو ١٧,٨٨٦ مليار دولار مُقابل نحو ١٨,٤٨٤ مليار دولار فى يوليو لأول مرة منذ ٣ أشهر.

تم احتساب سعر صرف شهر يوليو عند ٤٨,٧٢ جنيه وفى أغسطس عند ٤٨,٦٦ جنيه لكل دولار.

ويمثل صافى الأصول الأجنبية ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

تراجع فائض صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بنحو ٩,٢٪ خلال أغسطس على أساس شهرى إلى نحو ٧,٢٥٦ مليار دولار مقابل نحو ٨ مليارات دولار فى يوليو.

للمرة الثالثة على التوالى زاد فائض صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بنسبة ١,٣٪ خلال أغسطس على أساس شهرى إلى نحو ١٠,٦٣ مليار دولار، مقابل نحو ١٠,٥ مليار دولار فى يوليو.

زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبى فى أدوات الدين المحلية..

خفض الفائدة الأمريكية يلهب «الأموال الساخنة» فى مصر

كتبت- منال عمر:

أكد خبراء اقتصاديون ومصرفيون أن خفض الفيدرالى الأمريكى لسعر الفائدة يزيد من جاذبية الاستثمار الأجنبى فى أذون وسندات الخزانة المحلية المصرية بدعم الفارق بين العائد على أدوات الدين المحلية ونظيرتها العالمية بما يزيد من جاذبية السوق المصري.

وخفض الاحتياطى الفيدرالي- البنك المركزى الأمريكي- سعر الفائدة ٠,٢٥٪ إلى ٤٪ و٤,٢٥٪ فى اجتماعه الأخير لأول مرة فى ٢٠٢٥ ليتوافق مع توقعات السوق رغم ارتفاع معدل التضخم.

يعد الاستثمار الأجنبى فى أدوات الدين الحكومية ضمن موارد الدولار للبلاد لكن تتزايد مخاطره فى حال خروجه بشكل مفاجئ فى زيادة الضغوط على الدولار وضعف الجنيه ولذلك يطلق عليه مصطلح «الأموال الساخنة».

جذبت مصر خلال أول عام من تحرير سعر الصرف نحو ٢٣ مليار دولار ليصل إجمالى الرصيد إلى ٣٨ مليار دولار بنهاية مارس الماضى فى ظل استمرار تدفقات الاستثمارات بالسوق المصري.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل هى أول وأكثر المتأثرين بخفض الفائدة الأمريكية.

وأوضح أن كل تراجع فى سعر الفائدة على الدولار يزيد الفارق بين العائد على الجنيه المصرى والعائد على الدولار، الأمر الذى يجعل أدوات الدين المصرية أكثر جاذبية للمستثمرين.

وأشار إلى أن استمرار هذه التدفقات مرهون بثبات مستوى المخاطر فى السوق المحلي، متوقعًا أن تظل التدفقات عند مستوياتها الحالية مع ميل إلى الزيادة، وهو ما يدعم سوق الصرف ويساعد على استقرار قيمة الجنيه.

وقالت سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، إن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى مصر مستمرة ومستقرة، حيث إن أى تغيرات محتملة فى الفائدة الأمريكية لن تؤثر بشكل جوهرى على التدفقات المالية إلى السوق المصري.

وأوضحت أن الزيادة فى الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تعود أساسًا إلى تحسن الوضع الاقتصادى فى مصر وجاذبية السوق المحلي، وليس نتيجة عوامل خارجية فقط.

وأكدت الدماطى أن مفهوم الأموال الساخنة كثيرًا ما يُستخدم بصورة غير دقيقة، ووصفت الحديث الدائر حوله بأنه يركز على المخاطر دون الالتفات إلى الحلول التى جرى تطبيقها بالفعل.

وأضافت، أن هذه الاستثمارات عبارة عن أموال أجنبية قصيرة الأجل فى أذون الخزانة لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة، وهى تمثل موردًا مهمًا للدولة، لافتة إلى أن البديل الوحيد لها هو الاقتراض الخارجي.

وأشارت الدماطى إلى أن الخطورة فى الماضى كانت تكمن فى مطالبة المستثمرين باسترداد أموالهم بالدولار مع أرباحهم بعد فترة قصيرة، وهو ما كان يشكل ضغطًا على الاحتياطيات النقدية.

وأكدت أن محافظ البنك المركزى حسن عبد الله وضع آلية جديدة تقوم على مواءمة آجال هذه الموارد مع استخداماتها، بما يقلل من حجم المخاطر.

وأشارت إلى أن هذا النظام مطبق منذ نحو عامين، وأسهم فى إزالة الضغوط التى كانت ترتبط بهذه النوعية من الاستثمارات.

قال وائل النحاس، الخبير الاقتصادي، إن قرار الفيدرالى الأمريكى بخفض الفائدة لا يترك أثرًا مباشرًا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل إلى مصر.

وأوضح أن المستثمر فى السوق المحلى يحصل على العائد بالجنيه المصرى وليس بالدولار، وبالتالى فإن التغيير فى فائدة الدولار لا يؤثر بشكل أساسى فى قراره.

وأشار النحاس إلى أن الخطر الحقيقى يكمن فى الأسواق العالمية، حيث قد يؤدى اهتزاز مصداقية الفيدرالى إلى دفع المستثمرين نحو بيع السندات الأمريكية بأسعار منخفضة، مما يرفع العائد الفعلى عليها ويجعلها أكثر جاذبية.

وأضاف أن المنافسة الحقيقية التى تواجه مصر ليست فى قرار الفائدة ذاته، بل فى وجود بدائل عالمية أكثر إغراءً، مثل السندات الأمريكية التى تقدم عائدًا مرتفعًا مع درجة مخاطرة أقل بكثير من السوق المحلي.

بالتعاون مع «فيزا»..

«ميدبنك» يطلق حملة Spend & Win لعملائه تزامنًا مع «كأس الأمم الأفريقية»

كشف ميدبنك عن إطلاق حملة ترويجية جديدة تحت شعار "Spend & Win – استخدم واربح"، بالتعاون مع شركة فيزا، شركة رائدة عالميا فى مجال المدفوعات الرقمية، وذلك تزامنًا مع انطلاق بطولة كأس الأمم الأفريقية للكاف توتال انرجيز ،المغرب ٢٠٢٥ التى تستضيفها المملكة المغربية اخر العام الجاري.

تمنح الحملة عملاء البنك فرصة حصرية للفوز برحلة لحضور حفل افتتاح البطولة فى تجربة استثنائية تجمع بين الشغف الكروى والمكافآت المصرفية المميزة.

وتأتى هذه المبادرة فى إطار استراتيجية ميدبنك الهادفة إلى تعزيز ولاء العملاء، وتقديم تجارب مصرفية مبتكرة تتجاوز الخدمات التقليدية من خلال شراكات استراتيجية مع علامات عالمية رائدة مثل فيزا.

وأوضح البنك أن الحملة موجهة بشكل حصرى لحاملى بطاقات ميدبنك الائتمانية من فئتى جولد و سيغنتشر- Gold وSignature، سواء من العملاء الحاليين أو الجدد. وتشمل الحملة جميع معاملات الشراء التى تتم عبر نقاط البيع الالكترونية أو من خلال الإنترنت سواء داخل أو خارج مصر، دون اشتراط حد أدنى أو أقصى لقيمة أو عدد المعاملات، حيث يتم احتساب الفائز بناء على إجمالى أعلى معدل إنفاق باستخدام البطاقة خلال فترة الحملة.

وتمتد فترة الحملة على مدار شهر ونصف، تبدأ من ١٥ سبتمبر وحتى ١ نوفمبر ٢٠٢٥، ليتمكن العملاء من زيادة فرصهم فى الفوز من خلال استخدام بطاقاتهم الائتمانية فى معاملاتهم اليومية.

وصرح دكتور عمرو الجارحي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لـ ميدبنك: "نحن نؤمن بأن تجربة العميل لا تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فحسب، بل تمتد لتشمل خلق لحظات استثنائية لا تُنسى. ومن خلال هذه الحملة، نتيح لعملائنا فرصة ربط إنفاقهم اليومى عبر البطاقات البنكية والدفع الإلكترونى بتجربة رياضية عالمية فريدة."

وأضاف الجارحي: سعداء بالشراكة مع شركة فيزا والمشاركة فى حملة "استخدم واربح" والتى تتيح لعملائنا الفرصة لحضور افتتاح كأس الأمم الأفريقية مقدمة من شركة فيزا.

وقالت ملاك البابا، مدير عام شركة فيزا فى مصر: "كرة القدم ليست مجرد لعبة؛ إنها قوة هائلة تجمع الناس معًا وتلهم حماسًا لا مثيل له. فى فيزا، ندرك الارتباط العاطفى العميق الذى يشعر به المشجعون تجاه هذه الرياضة، ونؤمن بأن هذا الشغف يمكن أن يحفز ويؤثر إيجابيًا على سلوك المستهلكين. من خلال ربط تجارب مميزة مثل حضور كأس الأمم الإفريقية توتال إنرجيز، المغرب ٢٠٢٥، بإنفاقهم اليومي، فإننا لا نعزز فقط تفاعل العملاء، بل نجعل من كل معاملة خطوة تقربهم أكثر من تحقيق أحلامهم." وتعكس هذه الحملة رؤية ميدبنك لعام ٢٠٢٥، التى تركز على الابتكار والتحول الرقمى وتعزيز الولاء من خلال تجارب تفاعلية ترتبط باهتمامات العملاء وتلبى تطلعاتهم.

«التعمير والإسكان» يطور مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم بالفيوم

أعلن بنك التعمير والإسكان افتتاح مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع بمحافظة الفيوم بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير، فى إطار مواصلة بنك التعمير والإسكان تعزيز دوره المجتمعى كمؤسسة مصرفية مسؤولة ومؤثرة فى تنمية المجتمع، وتفعيلا لاستراتيجيته فى مجال المسؤولية المجتمعية والتى تضع دعم ذوى الهمم على رأس أولوياتها.

وقام البنك، وفق البيان، بتنفيذ خطة تطوير شاملة لمبنى مبيت الطلاب بالمدرسة، تتضمن ترميم المبنى وإعادة تأسيس بنيته التحتية، بالإضافة إلى تأثيث وفرش غرف المبيت وتجهيزها، بهدف تقديم بيئة تعليمية ومعيشية آمنة تحفز الطلاب من ذوى الهمم على الاستمرار فى الدراسة بما يضمن لهم فرصًا أفضل للنمو والتطور ويحد من معدلات التسرب التعليمي، وذلك بإجمالى مساهمات تصل إلى ٢ مليون جنيه.

وشهد الافتتاح حضور جيهان الجولى رئيس قطاع الاتصال المؤسسى والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، والدكتور مصطفى زمزم رئيس مجلس أمناء مؤسسة صناع الخير للتنمية وسفير المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، إلى جانب عدد من قيادات بنك التعمير والإسكان ومؤسسة صناع الخير للتنمية.

وقال حسن غانم، الرئيس التنفيذى العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، إن مشروع تطوير مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع يمثل خطوة محورية لدعم تعليم واندماج طلاب ذوى الهمم عبر تيسير استكمال مسيرتهم التعليمية بصورة آمنة.

وأوضح غانم أن هذا التعاون يعكس حرص بنك التعمير والإسكان على القيام بدوره المجتمعى لتحقيق التنمية الشاملة تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك من خلال استراتيجية واضحة للمسئولية المجتمعية، ترتكز على دعم المبادرات والبرامج ذات الأثر الإيجابى والفعال فى المجتمع.

وأكد على عزم البنك مواصلة جهوده لتوفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجاً وعلى رأسهم دعم ذوى الهمم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، بما يضمن دمجهم الكامل وخلق حالة من تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع.

أكدت جيهان الجولي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسى والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، أن اختيار المدرسة جاء لكونها المؤسسة التعليمية الوحيدة فى المحافظة المخصصة لخدمة الطلاب البنين من ذوى الإعاقة السمعية، وهو ما يمنح المشروع أهمية مضاعفة نظرًا لدوره الكبير فى تيسير حياة الطلاب وتخفيف الأعباء عن أسرهم، بما يسهم فى تعزيز فرص اندماجهم فى المجتمع.

وأوضحت أن دعم وتمكين ذوى الهمم يمثل مسارًا ثابتًا فى استراتيجية بنك التعمير والإسكان للمسؤولية المجتمعية، وقناعة راسخة بعمل البنك على ترجمتها إلى مبادرات ومشروعات ذات أثر إيجابى ومستدام.

وأشارت الجولى إلى قيام البنك بدعم مدرسة النور للمكفوفين بمدينة الفيوم من خلال إعادة تطويرها وتجديدها، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لدعم وتمكين طلاب الجامعات من ذوى الهمم من أسر الفئات الأولى بالرعاية، بما يسهم فى تمكينهم أكاديميًا ومجتمعيًا وفتح المجال أمامهم للمشاركة الفاعلة فى بناء المجتمع.

«أمانة عليك نخبى البيانات».. حملة من «بنك مصر» للتحذير من الاحتيال الإلكترونى

أعلن بنك مصر إطلاق حملته التوعوية الجديدة للتحذير من مخاطر الاحتيال الإلكترونى عبر الرسائل والمكالمات الهاتفية، تحت شعار «أمانة عليك .. توعيهم، نخبى البيانات .. نحمى الحسابات».

تأتى هذه الحملة متزامنة مع شهر التوعية بأمن المعلومات، حيث يركز البنك على رفع مستوى الوعى بأهمية الحفاظ على سرية البيانات المصرفية والشخصية، وعدم مشاركتها تحت أى ظرف.

وتشمل هذه البيانات الأرقام السرية، ورموز التحقق (OTP)، وبيانات البطاقات البنكية، إذ يؤكد بنك مصر أنه لا يطلب مطلقاً هذه المعلومات عبر الهاتف أو البريد الإلكترونى أو أى من قنوات التواصل الاجتماعي.

وتلفت الحملة انتباه العملاء إلى ضرورة الحذر من الرسائل أو الروابط المجهولة التى توهم المستلمين بأنهم قد فازوا بجائزة أو تطلب منهم تحديث بياناتهم، مؤكدة أن الضغط على مثل هذه الروابط أو التفاعل مع هذه الرسائل قد يعرّض حساباتهم المصرفية للخطر.

كما يشدد بنك مصر على أن حماية الحسابات مسؤولية مشتركة تبدأ من وعى العملاء بكيفية التصرف عند التعرض لمحاولات احتيالية، وتمر بتعزيز ثقافة الإبلاغ الفورى عن أى رسائل أو مكالمات مشبوهة.

وفى هذا السياق، يناشد البنك الأطراف الواعية فى جميع الدوائر الأسرية والاجتماعية بالمبادرة بإرشاد وتوعية الأشخاص المحيطة بهم، لدرء أى مخاطر احتيالية قد تؤدى إلى فقدان مدخراتهم.

وتتضمن الحملة رسائل مباشرة وسهلة الفهم، يتم نشرها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعى ووسائل الإعلام، لضمان وصولها إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور، بما يساهم فى حماية العملاء من الوقوع فى فخ أساليب النصب والاختراق.

«بنك القاهرة» يستكمل مسيرة التعاون مع «تالى» لتطوير منظومة المدفوعات الرقمية

أعلن بنك القاهرة توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة مع شركة تالي، العاملة فى مجال تمكين المدفوعات الرقمية فى مصر، وذلك استكمالاً لمسيرة تعاون ناجحة ومثمرة بدأت منذ عامين.

وقد انطلقت الشراكة بين بنك القاهرة وتالى فى مجال خدمات قبول المدفوعات للعملاء بأنواعها، والتى حققت العديد من النجاحات خلال الفترة الماضية.

ووقّع الطرفان عقد شراكة جديد فى مجال معالجة و تجهيزات الأنظمة الخاصة ببطاقات الائتمان، بحيث أصبحت تالى مسؤولة عن عمليات المعالجة لهذه البطاقات، الأمر الذى سينعكس إيجابياً على الخدمات الجديدة التى يعتزم البنك طرحها بالإضافة الى التطوير الكامل للخدمات الحالية.

وقال محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية ببنك القاهرة، إن تلك الشراكة تؤكد على رؤيتنا الاستراتيجية ورياداتنا فى مجال المدفوعات الرقمية، والبطاقات وقبول المدفوعات.

وأشار إلى أن الاستثمار فى الشراكات الاستراتيجية مع مقدمى الحلول التكنولوجية المحليين يُعد عنصراً أساسياً لتعزيز الشمول المالى ودعم الاقتصاد المصري، من خلال تقديم حلول دفع آمنة وقابلة للتطوير تركز على تلبية احتياجات العملاء.

وقال توفيق محمود، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تالى للمدفوعات الرقمية، إن هذا التعاون يُعد نموذجاً حياً لقوة الشراكة بين المؤسسات المالية والشركات الناشئة المحلية فى مجال التكنولوجيا المالية، بما يساهم بشكل مباشر فى تحقيق الأهداف الوطنية للتحول الرقمى وتطوير المدفوعات الإلكترونية.

ويهدف التعاون الجديد بشكل أساسى إلى تعزيز الأمن والحماية من الاحتيال عبر استخدام تقنيات متطورة فى معالجة البطاقات، وتوسيع الخدمات الرقمية للبنك لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء، وتحسين تجربة المستخدم من خلال تقديم حلول دفع آمنة وسلسة ومبتكرة. كما تسعى تلك الشراكة إلى دعم تطوير منظومة مالية حديثة مبنية على أحدث التقنيات العالمية.

تطور تأخر منذ 2008 بنظام تداول الأفضل عالميًا..

البورصة ترتدى «ثوب ناسداك الجديد»

كتب- طه نبيل

تولى الحكومة المصرية برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى اهتمامًا كبيرًا بتطوير البورصة المصرية، باعتبارها مرآة للاقتصاد القومى ومنصة مهمة قادرة على جذب الاستثمارات، وخاصة الأجنبية.

ومنذ تولى الدكتور إسلام عزام رئاسة البورصة المصرية فى مطلع سبتمبر ٢٠٢٥، أعلن أن المرحلة القادمة ستشهد إطلاق أدوات مالية جديدة مثل المشتقات المالية، وآلية صانع السوق، إلى جانب تفعيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع ، فى إطار خطة شاملة لتعزيز كفاءة السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين.

كما أعلن عزام مؤخرًا أن البورصة تعاقدت مع شركة «ناسداك» العالمية لتطوير نظام تداول جديد يُعد من بين الأفضل عالميًا، ومن المنتظر تشغيله فى النصف الثانى من عام ٢٠٢٦.

وأوضح أن النظام الجديد سيدعم تداول كل من الأسهم، أدوات الدخل الثابت، المشتقات المالية، وشهادات الكربون، مشيرًا إلى أن ذلك يمثل خطوة كبيرة نحو رفع جاذبية السوق أمام المستثمرين الدوليين.

ويرى خبراء سوق المال فى تصريحاتهم لـ«البورصجية»، أن البورصة المصرية فى حاجة ماسة للتطوير حتى يكون لديها القدرة على استقبال منتجات مالية جديدة، وتصبح منصة أكثر قدرة على جذب الاستثمارات ومنافسة الأسواق المجاورة التى تشهد تطوراً تكنولوجيا كبيراً .

البورصة لم تتطور منذ ٢٠٠٨

من جانبه، قال هشام حسن، عضو مجلس إدارة شركة Finance Coach وخبير أسواق المال، إن تعاقد البورصة المصرية مع «ناسداك» يمثل استجابة متأخرة ولكنها ضرورية لتطوير السوق، موضحًا أن البنية التكنولوجية للسوق لم تشهد تحديثًا حقيقيًا منذ عام ٢٠٠٨.

وأضاف أن استمرار العمل بالأنظمة القديمة جعل البورصة المصرية متأخرة عن نظيراتها فى المنطقة، الأمر الذى خلق فجوة تكنولوجية واسعة.

ولفت حسن إلى أن إطلاق النظام الجديد فى ٢٠٢٦ يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالسوق، بما فى ذلك شركات السمسرة وإدارة المحافظ والمقاصة والهيئة العامة للرقابة المالية، لتحقيق طفرة شاملة تواكب التطورات العالمية.

وأكد أن هذه النقلة ستتيح استيعاب أدوات مالية حديثة مثل المشتقات وشهادات الكربون على منصة واحدة، ما يفتح السوق أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويعزز مساهمة البورصة فى الناتج القومى بنسبة قد تصل إلى ٢٠ أو ٢٥٪ إذا تم التنفيذ بكفاءة.

وشدد على أن التحدى القادم لن يكون فى التكنولوجيا فقط، بل سيمتد إلى العنصر البشري، حيث ستظهر حاجة ماسة إلى فئات جديدة قادرة على التعامل مع الأنظمة الحديثة، إلى جانب تطوير مهارات العاملين الحاليين لمواكبة المرحلة المقبلة.

النظام الجديد من ناسداك يجذب الاستثمارات الأجنبية

وفى السياق ذاته، قال محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، إن إدارة البورصة المصرية ترغب فى إدخال مجموعة من الأدوات المالية الجديدة بخلاف الأسهم والسندات التقليدية، مثل أدوات الدخل الثابت والمشتقات المالية وشهادات الكربون، وهو ما يستلزم بالضرورة البحث عن نظام تداول جديد يختلف كليًا عن النظام الحالي.

وأوضح أن النظام الحالى يقتصر على مجموعة محدودة من الأدوات المالية، ولم يعد قادرًا على استيعاب حجم أو طبيعة التداولات الحديثة، مشيرًا إلى أن التعاقد مع شركة عالمية بحجم «ناسداك» سيمنح السوق المصرى دفعة قوية نحو التوسع وتبنى أدوات استثمارية متقدمة .

ولفت عبد الهادى إلى أن النظام الحالى للتداول فى بعض الأحيان يتعرض لمشكلات توقف عند تنفيذ صفقات كبرى بسبب محدودية قدراته، وهو ما لن يتكرر مع النظام الجديد الذى سيسمح بتنفيذ جميع أنواع العمليات بكفاءة أعلى.

وأضاف أن هذه النقلة ستجذب استثمارات أجنبية كبرى، إلى جانب زيادة أعداد المستثمرين المحليين، ما يعكس نشاط السوق ويعزز جاذبيته.

وأكد أن هذه الخطوة تمثل مؤشرًا على أن البورصة المصرية تسعى بجدية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم، الأمر الذى يتماشى مع المعايير العالمية ويجعل السوق المصرى أكثر قدرة على المنافسة.

وأكد عبد الهادى أنه عندما يرى المستثمرون أن السوق يعمل بأنظمة قوية وبتكنولوجيا متقدمة، فإن ذلك يشجعهم على ضخ المزيد من الاستثمارات، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات العالمية، وهو ما سيعود بالنفع على الاقتصاد المصرى ككل.

الخبراء يحددون الملاذ الآمن والطريق إلى الثروة..

«سلة الاستثمار» حائرة بين الأسهم والذهب

كتبت- حنان محمد:

يتجدد الجدل باستمرار حول أفضلية الاستثمار بين الذهب والأسهم خاصة فى المراحل التى تشهد فيها الأسواق تقلبات حادة وتحركات سعرية تاريخية كتلك التى نمر بها الآن.

فالارتفاعات غير المسبوقة التى يسجلها الذهب تضع المستثمرين أمام مفترق طرق حقيقى بين الرغبة فى اللحاق بقطار المكاسب السريعة للمعدن الأصفر وبين السعى وراء فرص النمو التى توفرها أسواق الأسهم.

وشهدت الشهور الأخيرة ارتفاعًا غير مسبوقاً للذهب بالمقارنة بكافة الأصول الأخر ففى حين استهل الذهب عام ٢٠٢٤ فى الأسواق العالمية عند مستوى ٢٦٢٠ دولار للأوقية ووصل الى مستوى ٣٨٠٠ دولار مع مطلع أكتوبر ٢٠٢٥ محققاً عائدا يقارب ٥٠٪. بينما استهل مؤشر البورصة الرئيسى العام عند مستوى ٢٩٧٤٠ ومع إغلاق الأحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ وصل الى مستوى ٣٦١٦٦ نقطة، محققاً عائد فى حدود ٢١٪

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية» الاستثمار الأفضل فى الوقت الراهن خاصة مع التوترات الجيوسياسية والارتفاعات غير المسبوقة فى أسعار الذهب على المستوى العالمى والمحلي.

قال محمد سعيد خبير سوق المال أن الذهب يعيش فترة ازدهار استثنائية فسعر الأوقية عالميًا قد تجاوز مستويات قياسية مدفوعًا بعوامل متعددة يأتى فى مقدمتها توقعات الأسواق بخفض وشيك لأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الكبرى وهو ما يقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب الذى لا يدر عائدًا دوريًا، يضاف إلى ذلك التوترات الجيوسياسية المتصاعدة التى تعزز دوره التاريخى كملاذ آمن ومخزن للقيمة يلجأ إليه رأس المال لحماية نفسه من مخاطر عدم اليقين.

وأضاف أنه بالرغم من تحقيق المؤشر الرئيسى عائد نحو ٢١٪ حيث استهل مؤشر البورصة الرئيسى العام عند مستوى ٢٩٧٤٠ نقطة ومع إغلاق الأحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ وصل الى مستوى ٣٦١٦٦ نقطة، وبالرغم من أفضلية مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة الذى يتسم بالتذبذب و شيوع السلوك المضاربى ، والذى افتتح العام عند مستوى ٨١٤٣ نقطة ، ومع إغلاق الأحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ وصل الى مستوى ١٠٨٣٨ نقطة، محققاً عائد فى حدود ٣٣٪ فقط، إلا أن الأفضلية تظل مطلقة للاستثمار فى الذهب.

لكنه رأى أنه من الضرورى إدراك أن الدخول فى استثمار الذهب وهو فى قمة أدائه التاريخى يحمل فى طياته مخاطرة كامنة تتمثل فى احتمالية حدوث تصحيح سعري، أو الدخول فى مرحلة من الركود قد تمتد لفترات طويلة.

وأشار إلى أنه فى المقابل تقدم أسواق الأسهم مسارًا استثماريًا مختلفًا تمامًا، فالاستثمار فى البورصة يعنى بالأساس أن تصبح شريكًا فى نجاح الشركات وفى نمو الاقتصاد الكلى للدولة، هذا المسار يوفر إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة على المدى الطويل تتفوق تاريخيًا على معظم فئات الأصول الأخرى.

وأكد أن تأتى هذه العوائد من مصدرين رئيسيين هما النمو فى قيمة السهم الرأسمالية ، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح الدورية التى تمثل دخلاً مستمرًا للمستثمر، غير أن هذا النمو المحتمل يأتى مصحوبًا بمستوى أعلى من المخاطر والتقلبات، فأسواق الأسهم شديدة الحساسية تجاه الأوضاع الاقتصادية وأداء الشركات والسياسات النقدية.

وأشار إلى أن هنا تكمن المفاضلة الجوهرية التى يواجهها كل مستثمر وهى الاختيار بين استراتيجية الحفاظ على رأس المال التى يمثلها الذهب وبين استراتيجية تنمية الثروة التى تمثلها الأسهم فهو اختيار بين أصل يزدهر فى أوقات الخوف والقلق وأصل آخر ينمو فى بيئة من التفاؤل والازدهار الاقتصادي. فالاختيار يعتمد بشكل أساسى على الأفق الزمنى للاستثمار ومدى قدرة المستثمر على تحمل المخاطر وأهدافه المالية النهائية.

ورأى أن النهج الاستثمارى الأكثر حكمة ورصانة لا يكمن فى الاختيار المطلق بين هذا أو ذاك بل فى تطبيق مبدأ تنويع الاستثمار، فبناء محفظة استثمارية متوازنة تجمع بين الأصلين يمثل استراتيجية فعالة للتخفيف من المخاطر.

وأضاف أن هذا النهج الاستثمارى يقوم على تخصيص جزء من المحفظة للذهب ليكون بمثابة صمام أمان وعنصر استقرار يمتص الصدمات خلال أزمات الأسواق، بينما يتم توجيه الجزء الآخر نحو أسواق الأسهم، لتكون المحرك الأساسى لتحقيق النمو والعوائد على المدى الطويل.

وتابع أن تحديد نسبة كل أصل يرجع إلى موقف كل مستثمر وقدرته على تحمل المخاطر، وبذلك يتمكن من الموازنة بين متطلبات الأمان وطموحات النمو.

ونصح بأن تكون المحفظة مقسمة بين ٢٥٪ للذهب و٥٠٪ للأسهم مع عدم اغفال استثمارات العائد الثابت وتخصيص ٢٥٪ لها هى الأخرى.

وقال حسام عيد خبير سوق المال أن الذهب يعتبر هو الملاذ الآمن للأموال المستثمرة فى ظل الأحداث الاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على أداء القطاعات الاقتصادية مثل الأزمات الجيوسياسية أو ارتفاع معدلات التضخم عالميًا والتى من شأنها أن تؤثر سلبيًا على مناخ الاستثمار بشكل عام الأمر الذى يدفع المستثمرين نحو ضخ استثماراتهم وتدفقاتهم النقدية إلى الاستثمار بالذهب لانخفاض المخاطرة به بإعتباره أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم.

ورأى أنه بعد استقرار الأوضاع وهدوء الأزمات وانخفاض حدتها تستقر الأسعار وقد يكون العائد على الاستثمار بالذهب ضعيف جدا بعد خروج الأموال المستثمرة من الملاذات الأمنة للأموال واتجاهها إلى القطاعات الإنتاجية مرة أخرى.

وأشار إلى أنه يعتبر الاستثمار بالأسهم بالبورصة المصرية هو أفضل أدوات الاستثمار فى الوقت الراهن الذى يجمع ما بين العائد المرتفع والمخاطر المنخفضة والذى يعتبر أيضا هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم أو تحريك جديد لأسعار الصرف وإتباع سياسة صرف أكثر مرونة وذلك من خلال الاستثمار بالأسهم القيادية والشركات الرائدة فى مجالاتها فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتى تنجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الأرباح بالقوائم المالية السنوية ،وبالتالى يكون هناك توزيعات أرباح سنوية مرتفعة وارتفاع قيمة رأس المال المستثمر بارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة.

وأيضا استمرار ارتفاع القيم العادلة لاغلبها الأمر الذى يؤكد أن الاستثمار بالأسهم هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم مجدداً واستمرار الأزمات الجيوسياسية الراهنة.

وأضاف أنه فى حالة انتهاء الأزمات الجيوسياسية وانخفاض حدتها على الاقتصاد العالمى بصفة عامة قد يدفع أغلب البنوك المركزية الدولية إلى المزيد من التيسير النقدى من خلال استمرار خفض معدلات الفائدة الأمر الذى قد يدفع رؤوس الأموال المستثمرة إلى الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية مرة أخرى.

وأكد أن هذا الأمر سوف ينعكس إيجاباً على أداء مؤشرات البورصة المصرية ويدفعها نحو الصعود وحصد المكاسب وتحقيق قمم تاريخية جديدة.

البورصة تكسب 122 مليار جنيه فى سبتمبر

كتب- أحمد عبدالمنعم:

ربحت البورصة المصرية خلال تعاملات شهر سبتمبر الماضى ٢٠٢٥ نحو ١٢٢ مليار جنيه، ليبلغ رأس المال السوقى لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة نحو ٢,٥٨٥ تريليون جنيه مقابل ٢,٤٦٣ تريليون جنيه فى الشهر السابق له، بارتفاع بلغت نسبته ٢,٢٩٪.

وأوضحت البورصة، أن مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية سجلت ارتفاعات جماعية، حيث قفز مؤشر السوق الرئيسى "إيجى إكس ٣٠" بنحو ٤,٣٣٪ ليبلغ مستوى ٣٦,٦٧٢ نقطة.

فيما زاد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجى إكس ٧٠" بنسبة ٢,٦٪ ليصل إلى مستوى ١١,٠١٨ نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر "إيجى إكس ١٠٠" الأوسع نطاقًا، الذى زاد بنحو ٢,٤٪ ليصل إلى مستوى ١٤,٦٠٩ نقطة.

وأشار إلى ارتفاع إجمالى قيمة التداول خلال الشهر الحالى نحو ١,٦٩٥,٠ مليار جنيه، فى حين بلغت كمية التداول نحو ٣٤,٣٤٧ مليون ورقة منفذة على ٢,٣٦٠ ألف عملية.

وذلك مقارنة بإجمالى قيمة تداول قدرها ١,٥٣٠,٧ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٣٢,٢٥٣ مليون ورقة منفذة على ٢,٥٣١ ألف عملية خلال الشهر الماضي.

استحوذت الأسهم على ٦,٥٦٪ من إجمالى قيمة التداول داخل المقصورة، فى حين مثلت قيمة التداول للسندات / أذون نحو ٩٣,٤٤٪ خلال الشهر.

ارتفعت قيمة التداولات لتبلغ نحو ١,٧٣١ تريليون جنيه من خلال تداول ٣٥,٥٢٣ مليار ورقة منفذة على ٢,٢٦١ مليون عملية، مقارنة بنحو ١,٤٤٥ تريليون جنيه من خلال تداول ٢٦,٤٢٥ مليار ورقة من خلال تنفيذ ٢,٠٥٧ مليون عملية خلال الشهر السابق له.

وأضافت البورصة أن الأسهم استحوذت على ٦,١٪ من إجمالى قيمة التداول داخل المقصورة، فيما استحوذت السندات والأذون على نحو ٩٣,٩٠٪ خلال الشهر.

وبلغت تعاملات المصريين سجلت نسبة ٩١,٣٪ من إجمالى التعاملات على الأسهم المقيدة، بينما استحوذ الأجانب على نسبة ٤,٣٪ والعرب على ٤,٣٪، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وسجل الأجانب صافى بيع بقيمة ٤٩,٩ مليون جنيه، بينما سجل العرب صافى بيع بقيمة ٨٧,٢ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن تعاملات المصريين مثلت ٨٩,١٪ من قيمة التداول للأسهم المقيدة منذ بداية العام بعد استبعاد الصفقات، بينما سجل الأجانب ٥,٥٪ والعرب ٥,٤٪. وقد سجل الأجانب صافى بيع بنحو ٦,٠٤٩,٠ مليون جنيه، وسجل العرب صافى بيع بنحو ٤,٤١٩,٣ مليون جنيه، وذلك على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات منذ بداية العام.

فى ظل إطلاق الجيل الخامس..

«الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية» رؤية شاملة لبناء مجتمع عصرى

كتبت- سهر سامح:

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن إنشاء المدن الذكية يعد وسيلة لتمكين المواطن من الحصول على خدماته بوسائل رقمية محوكمة وحديثة، اتساقا مع مستهدفات استراتيجية مصر الرقمية لبناء مجتمع رقمى متكامل؛ مشيرًا إلى أن الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية تمثل رؤية وطنية شاملة تسعى لبناء مجتمع عصرى قائم على التكنولوجيا والمعرفة تكون فيه جودة حياة المواطنين هى الهدف الأسمى؛ مؤكدا أهمية تشجيع الشباب من المبتكرين ورواد الأعمال على ابتكار المزيد من الحلول التى تخدم منظومة المدن الذكية فى مصر.

جاء ذلك فى كلمة الدكتور عمرو طلعت خلال فعاليات مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية فى مصر (المرحلة الأولى: المدن الجديدة) بحضور المهندس شريف الشربينى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة، والمهندس عادل النجار محافظ الجيزة، والدكتور أندرياس باوم سفير سويسرا لدى مصر، وستيفان جيمبيرت المدير الإقليمى للبنك الدولى لدول مصر واليمن وجيبوتى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى توصيات المنتدى الحضرى العالمى الذى عقد فى القاهرة فى عام ٢٠٢٤ بشأن المدن الذكية؛ حيث دعا إلى الاستثمار فى البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الشراكات الدولية، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعى وإنترنت الأشياء والجيل الخامس فى منظومة المدن الذكية؛ مضيفا أن الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية تم اعدادها بالتعاون بين وزارتى الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنك الدولى، وسفارة سويسرا فى مصر؛ حيث ترتكز الاستراتيجية على توافر بنية تحتية رقمية متطورة تمثل الأساس والعمود الفقرى للمدن الذكية؛ مضيفا أن مصر شرعت منذ عام ٢٠١٩ فى تنفيذ خطة طموحة لنشر كابلات الألياف الضوئية فى كافة أنحاء الدولة من خلال إحلال شبكات النحاس بشبكات الألياف الضوئية فى المدن، وكذلك مد شبكات الألياف الضوئية فى القرى ضمن مشروع "حياة كريمة"، حيث تتيح هذه الكابلات نقل البيانات بسرعة فائقة عبر كل مرافق المدينة ونقاطها المختلفة ومن ثم يمكن إدارة هذه المرافق بشكل ذكى؛ مشيرا إلى تقنية الكوابل الهوائية التى التى لا تستلزم حفرا فى الطرق المختلفة مما يوفر الجهد والمال المبذول فى إرساء هذه الشبكات وتركيبها؛ مؤكدا أن مصر حافظت على المركز الأول فى ترتيب متوسط سرعة الانترنت الثابت فى إفريقيا منذ عام ٢٠٢٢ .

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أن تقنية انترنت الأشياء تعد أحد عناصر منظومة المدن الذكية؛ حيث تعتمد هذه التقنية على مجموعة بالغة الضخامة بمئات الألاف من الحساسات المرتبطة بشكل مركزى ويمكن التحكم فى تلقى بيانات منها وإرسال بيانات لها ومن ثم التحكم فى الأجهزة والمعدات والمرافق التى تديرها تلك الحساسات وتنظم عملها ومن ثم يمكن للقائمين على المدن من خلال شبكات الألياف الضوئية مع تقنية الإنترنت الأشياء التحكم فى مرافق المدينة المختلفة وإدارتها بكفاءة.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن إطلاق الجيل الخامس فى مصر يمثل خطوة وثابة فى مضمار منظومة المدن الذكية وفاعلية إقامتها والتوسع فيها؛ حيث تتيح هذه التقنيات قدرة على التحكم فى الألاف من تلك الحساسات وتبادل البيانات معها من خلال إرسال تعليمات وتلقى بيانات ونتائج منها بشكل بالغ السرعة؛ موضحا دور تقنيات الذكاء الاصطناعى فى تحليل هذا الكم الهائل من البيانات ومن ثم إدارة هذه المرافق على نحو فعال؛ مشيرا إلى أهمية مراكز البيانات باعتبارها العقل الجامع لكل تلك العناصر بالمدن الذكية؛ موضحا أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شرعت فى وضع العديد من السياسات المحفزة لإقامة مراكز بيانات وطنية.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أنه تم تضمين كل ما يتعلق بالاتصالات والشبكات فى كود البناء المصرى وذلك بالتعاون بين وزارتى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية؛ مشيرا إلى أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص فى مجال تطوير الحلول التكنولوجية المبتكرة فى مجال المدن الذكية.

بمشاركة 55 متحدثًا وخبيرًا محليًا ودوليًا فى البرمجيات..

DevOpsDays Cairo منصة استراتيجية تعكس رؤية الدولة فى تعزيز تكنولوجيا المعلومات

كتب: أسامة محمد

أكد المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، أن مؤتمر DevOpsDays Cairo أصبح منصة استراتيجية تعكس رؤية الدولة فى تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتأهيل الكفاءات، والمساهمة فى صياغة الممارسات العالمية.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه الدكتور هيثم حمزة، القائم بأعمال رئيس مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات (SECC) بالهيئة، خلال انطلاق فعاليات المؤتمر فى نسخته الثامنة، والذى يُعقد تحت رعاية الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بمركز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» بالجيزة.

وجاء المؤتمر هذا العام تحت شعار "الطريق لعصر الذكاء الاصطناعى باستخدام منهجيات الديفوبس"، ويُنظم للعام الثامن على التوالى من قبل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)ومركز SECC بالهيئة، بمشاركة أكثر من٥٥ خبيرًا محليًا ودوليًا فى مجالات البرمجيات والبنية التحتية الرقمية.

وشارك فى فعاليات المؤتمر مجموعة من الخبراء البارزين فى مجال البرمجيات والبنية التحتية الرقمية من بينهم آندرو كلاى شافير، أحد مؤسسى المؤتمر والمنظم الرئيسى لسلسلة مؤتمرات Devopsdays ومؤسس شركة Ergonautic بالولايات المتحدة الأمريكية، والمهندسة رانيا محمد، المهندسة المعمارية لحلول العملاء فى Google Cloud، ووحدة أبحاث وتقييم الديفوبس (DORA) بهولندا، وحسن يسار، المسئول التقنى والمحاضر بمعهد هندسة البرمجيات (SEI) بجامعة كارنيجى ميلون (CMU)الأمريكية ومجموعة من الشركات المحلية والعالمية المتخصصة فى صناعة تكنولوجيا المعلومات.

وأوضح الظاهر، أن المؤتمر قطع رحلة تطور لافتة منذ انطلاقه فى ٢٠١٨ كأول حدث من نوعه فى العالم العربى، حيث انتقل من كونه مؤتمرًا بمسار واحد إلى منصة متعددة المسارات تستقطب نخبة من الخبراء العالميين والمحليين. ولفت إلى أن عدد المشاركين ارتفع من أكثر من ٢٢٠ مشاركًا و٩ متحدثين فى ٢٠٢٣، إلى نحو ٦٠٠ مشارك و٣٤ متحدثًا فى ٢٠٢٤، ليواصل مساره التصاعدى هذا العام كأحد أبرز الفعاليات الإقليمية التى تجمع خبراء صناعة البرمجيات عامًا بعد عام.

وأشار إلى أن مركزSECC، منذ تأسيسه عام ٢٠٠١، يقوم بدور بيت الخبرة والذراع الفنية والمعرفية لشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات فى مصر، من خلال برامجه التدريبية وخدماته الاستشارية، بجانب إدخال مسارات متقدمة فى مجالات مثل اختبار البرمجيات، والذكاء الاصطناعى التوليدي، وDevOps، بما يعزز جاهزية المهندسين المصريين لمواكبة التطورات العالمية.

وأكد الظاهر أن DevOps لم يعد مجرد أدوات تقنية، بل أصبح ثقافة عمل متكاملة تسهم فى تسريع تسليم المشروعات الرقمية وضمان جودتها، بما يعزز من كفاءة الشركات المصرية وقدرتها التنافسية عالميًا.

ولفت إلى أن مصر تعتمد فى ميزتها التنافسية على طاقات شبابها، حيث يتخرج سنويًا نحو ٧٦٠ ألف طالب من الجامعات والمعاهد العليا، ٣٠٪ منهم فى التخصصات العلمية والهندسية، وهو ما يمثل ركيزة أساسية لنمو الصناعة الرقمية.

وكشف عن أن هذه الجهود والمزايا انعكست على نمو الصناعة بنتائج ملموسة خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث ارتفعت صادرات التعهيد بنسبة ٨٠٪ لتصل إلى ٤,٣ مليار دولارفى ٢٠٢٤، فيما زادت فرص العمل المباشرة بنسبة ٧٠٪ لتتجاوز ١٦٠ ألف وظيفة، كما تضاعف عدد الشركات العالمية العاملة فى مصر من ٦٤ إلى أكثر من ١٨٠ شركة.

وأكد الظاهر أن المؤتمر يجسد توجه الهيئة نحو ترسيخ مكانة مصر كمنصة رائدة للمؤتمرات التقنية، ومركز إقليمى يجتمع فيه قادة وخبراء الصناعة لتبادل الخبرات وبناء الشراكات وصياغة مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وقال الدكتور هيثم حمزة، القائم بأعمال رئيس مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات (SECC) بالهيئة، إن المركز اعتمد ١٢٥ متخصص من ٦٠ شركة فى مجال تكنولوجيا المعلومات بشهادة الديفوبس المقدمة من مركز SECC. كما قام المركز باعتماد ٢٦متخصص فى الديفوبس من ١٧ شركة فى مجال تكنولوجيا المعلومات بشهادات معتمدة دوليا من قبل منظمة (بيبول سيرت – معهد ديفوبس PeopleCert-DevOps Institue) العالمية، بعد اعتماد خبراء مركز هندسة البرمجيات لتقديم شهادات معتمدة دوليا فى مجال الديفوبس من قبل المنظمة العالمية العام الماضي.

تنظيم الاتصالات يوافق لـ7 شركات عالمية..

تشغيل خاصية خدمات «إنترنت الأشياء» للسيارات فى مصر

كتبت: سهر سامح

وافق الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات على السماح للشركات المتخصصة فى تصنيع المركبات الذكية بتشغيل خاصية خدمات «إنترنت الأشياء» للسيارات فى مصر التى تمكّن السائق من الاستفادة من أنظمة الملاحة والتتبع ووسائل الاستغاثة فى الطوارئ بشكل آمن ومنظم، مع ضمان حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتهم.

وفى هذا الإطار؛ شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توقيع تراخيص جديدة بين الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وسبع شركات عالمية لتقديم خدمات "إنترنت الأشياء" للسيارات فى مصر.

وتشمل الشركات الموقعة عددًا من كبرى العلامات العالمية مثل شركةأونستار(مجموعة جنرال موتورز العالمية)، وشركة منصور ام جى أوتوموتيف (العلامة IM الصينية) ، وشركة جلوبال أوتو (بى إم دبليو)، وشركة ألفا عز العرب(فولفو – Aston Martin – Loutus – Lynk&CO -)، والشركة المصرية العالمية للسيارات BAIC (Zeekr / EIM)، والشركة المصرية التجارية واتوموتيف (أودى – سكودا)، وشركة اس ام جى الشركة الهندسية للسيارات (porsche – سكانيا).

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن إدخال هذه الخدمات يعزز من تجربة القيادة فى مصر مع توسع الشركات المصنعة للسيارات فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوفر مستويات أعلى من الأمان والراحة للمواطنين، حيث أنه لا يمكن بناء مجتمع رقمى متكامل دون الاستفادة من جميع مزايا المنظومات الرقمية. وأوضح أن تقنيات الذكاء الاصطناعى ستسهم فى تطوير الخدمات بشكل مستمر، مشيرًا إلى أن تقنية إنترنت الأشياء تعد من أبرز التقنيات الحديثة التى تمُكّن المواطن من التعامل مع مختلف الأجهزة، وفى مقدمتها السيارات، بصورة آمنة وفعالة، مما يعمل على إتاحة تجربة أكثر تطورًا للمستخدم.

وأوضح المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات أن هذه الخطوة تمثل بداية جديدة لمنظومة النقل الذكى فى مصر، وتتماشى مع خطة الدولة للتحول الرقمي، مع الالتزام الكامل بحماية حقوق المستخدمين والحفاظ على بياناتهم.

وتأتى هذه التراخيص ضمن استراتيجية "مصر الرقمية" التى تهدف إلى توطين أحدث التقنيات العالمية وتقديم خدمات أكثر تطورًا وأمانًا للمستخدم المصري.

«اورنج مصر» الأفضل فى المسؤولية المجتمعية لعام 2025

كتب- أسامة محمد:

أعلنت مؤسسة The Global Economics عن فوز شركة اورنج مصر بجائزة TGE Award الدولية لعام ٢٠٢٥ عن فئة أفضل شركة فى المسؤولية المجتمعية بقطاع الاتصالات، وذلك ضمن الجوائز السنوية المرموقة التى تنظمها المؤسسة ومقرها لندن، والتى تستهدف تكريم أبرز الشركات التى تتميز بتأثيرها العميق وبصمتها الاستثنائية فى الأسواق العالمية.

ويأتى هذا التكريم الدولى تأكيداً على الاستراتيجية الرائدة لاورنج مصر فى مجال المسؤولية المجتمعية، والتى اتسمت بالشمول والتنوع لدعم ومساندة فئات المجتمع المختلفة فى العديد من القطاعات.

وقد تميزت الشركة خلال عام ٢٠٢٤ بتنفيذ مبادرات مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا لتحقيق أهداف تنموية مستدامة فى مجالات تمكين المرأة، دعم التعليم، مساندة الشباب وريادة الأعمال، الرعاية الصحية، حماية البيئة، والاحتفاء بالفن والثقافة.

وفى تعليقها على الجائزة، قالت مها ناجي، نائب الرئيس التنفيذى للعلاقات العامة والإعلام والاتصال المؤسسى باورنج مصر: "هذا التكريم الدولى يعكس إيماننا العميق بأهمية التأثير الإيجابى فى المجتمع، ويجسد التزامنا المستمر بتمكين الشباب، ودعم الابتكار، وتعزيز التنمية المستدامة."

وأكدت ناجى أن الجائزة تمثل دافعًا جديدًا للشركة للاستمرار فى الاستثمار المجتمعي، بما يحقق مستقبلاً أفضل وأكثر استدامة للمجتمع المصري.

«البريد المصرى» يفوز بعضوية مجلس الإدارة والاستثمار بالاتحاد العالمى

كتب: أسامة محمد

فاز البريد المصرى بعضوية مجلس الإدارة والاستثمار البريدى التابعين للاتحاد البريدى العالمي، إلى جانب الفوز بمنصب «رئيس مشارك» للجنة سلسلة الإمدادات التابعة لمجلس الاستثمار البريدى بالاتحاد، جاء ذلك خلال فعاليات الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر البريدى العالمى التى استضافتها إمارة دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة، فى الفترة من ٨ الى ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تحت شعار «قيادة التغيير لصناعة المستقبل» بمشاركة ممثلين عن ١٤٤ دولة.

ويعد هذا الفوز تجسيدًا واضحًا للدور الإقليمى والدولى الذى قام به البريد المصرى على مدار السنوات الماضية، من خلال العمل الجاد والمشاركات الفاعلة فى اجتماعات وأنشطة الاتحاد البريدى العالمي، حيث حظى البريد المصرى بدعم وثقة غالبية الدول الأعضاء بعد أن حصل على أعلى نسب تصويت.

قالت داليا الباز رئيس مجلس إدارة البريد المصري، إن فوز مصر بهذه المناصب داخل الاتحاد البريدى العالمى يمثل شهادة دولية على كفاءة البريد المصري، ويعكس النجاحات المتواصلة التى حققها فى تطوير البنية التحتية، وميكنة جميع الخدمات البريدية، مشيرةً إلى أن هذا الإنجاز يضع على عاتق البريد المصرى مسؤولية متزايدة لمواصلة تطوير منظومته، وتعزيز دوره كمحرك رئيسى للتنمية الاقتصادية وداعم لنمو التجارة الإلكترونية، فضلاً عن ترسيخ مكانته كقناة موثوقة لتقديم الخدمات البريدية والمالية للمواطنين فى مختلف أنحاء الجمهورية.

وأشارت نرمين حسن رئيس قطاع التعاون الدولى الى أن الفوز جاء نتيجةً لثقة المجتمع الدولى فى الدور الذى يلعبه البريد المصري، وفى الكوادر الوطنية القادرة على المنافسة والتأثير، موضحًة أن فوز البريد المصرى بعضوية مجلس الإدارة والاستثمار البريدى يمنح مصر صوتًا قويًا فى صياغة السياسات التشغيلية لسلاسل الإمداد البريدية عالميًا، ويسهم فى تطوير المعايير الدولية، وتكامل الشبكات اللوجستية، ودعم التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

خطة ترامب تربك الأسواق العالمية..

«غزة» مدينة معجزات اقتصادية فى الشرق الأوسط

كتبت: دعاء سيد

فى مشهد غير تقليدى للحرب الطويلة فى غـزة، أطـلّ البيت الأبـيض بخطة تجمع بين السياسة والاقتصاد، وتعد بتحويل القطاع من بؤرة توتر إلى مركز ازدهار.

وبينما يراهن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو على منطقة اقتصادية خاصة، تتجه أنظار المستثمرين إلى ما إذا كان هذا التحول قادرًا على زعزعة معادلات أسواق الطاقة والعملات، وعلى رأسها الدولار الأمريكي.

خطة أمريكية

فى البداية، كشف البيت الأبيض عن خطة مكوّنة من ٢٠ بندًا لإنهاء حرب غزة المستمرة منذ نحو عامين، تتضمن إطلاق سراح الرهائن، تثبيت التهدئة، ورسم مستقبل القطاع على المستويين السياسى والاقتصادي.

وتتضمن الخطة انسحاب الجيش الإسرائيلى من غزة بناء على معايير وإطارات زمنية مرتبطة بنزع السلاح من عناصر المقاومة الفلسطينية، والتى سيتم الاتفاق عليها بين الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية والضامنين والولايات المتحدة.

منطقة اقتصادية

ولعل اللافت للنظر فى هذه الخطة هو البُعد الاقتصادي؛ حيث أعلن ترامب ونتنياهو عن إنشاء منطقة اقتصادية خاصة فى غزة، تتمتع بامتيازات جمركية وتُفتح أمام الاستثمارات الدولية، فى خطوة تهدف إلى خلق وظائف وفرص نمو، وتحويل القطاع إلى مركز اقتصادى مزدهر على غرار «مدن المعجزات» الحديثة فى الشرق الأوسط.

ولا تعد المنطقة الاقتصادية الخاصة مجرد مشروع استثماري، بل تحمل بعدًا سياسيًا واضحًا، إذ تسعى واشنطن وتل أبيب من خلالها إلى ربط الاستقرار الأمنى بالتنمية الاقتصادية.

وتعتمد الرؤية على أن ضخ الأموال فى البنية التحتية والمشروعات الكبرى قد يخفف من التوتر، ويُقنع السكان بجدوى «السلام الاقتصادي» كطريق بديل عن الصراع المستمر.

تجاهل عربي

وردًا على المقترح، تجاهلت معظم البورصات العربية، خطة ترامب لوقف الحرب فى غزة، حيث هبطت بورصات دبى وأبوظبى والكويت، فيما ارتفع ومؤشر تاسى السعودى.

وعلى الجانب الآخر، واصلت أسعار الذهب الارتفاع وقفزت قفزة تاريخية، رغم هدوء التوترات الجيوسياسية، فيما هبطت أسعار النفط بشكل ملحوظ، لتواصل الخسائر للجلسة الثانية على التوالى.

ورغم تصريحات ترامب، التى تُشير إلى هدوء التوترات الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط، فإن أغلب بورصات الخليج شهدت تراجعات ملحوظة، حيث هبط المؤشر الرئيسى فى سوق أبوظبى المالى «فادجى» بنسبة ٠,١٠٪ ليصل إلى مستوى ٩٩٨٣ نقطة، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى قبل نهاية الجلسة بنسبة ٠,٢٪ عند مستوى ١٠ آلاف نقطة نقطة.

كما انخفضت سوق دبى المالى بنسبة ٠,٥٠٪ مسجلًا ٥٨٣٩ نقطة، وسط حجم تداولات لم يتجاوز الـ٧٥٠ مليون درهم/ وهبط السوق الأول ببورصة الكويت، بنسبة ٠,١٧٪ ليسجل ٩٣١٧ نقطة، بإجمالى تداولات ١٣٨ مليون دينار.

كما هبط مؤشر ستوكس ٦٠٠ الأوروبى الأوسع نطاقًا بنسبة ٠,١٪، ليصل إلى ٥٥٤,٨١ نقطة، وتراجع مؤشر داكس الألمانى بنسبة ٠,١٪ ليصل إلى ٢٣٧٠٦,٣٦ نقطة، ومؤشر فوتسى ١٠٠ البريطانى بنسبة ٠,٣٠٪ عند ٩٢٧٣,٥٣ نقطة، وتراجع مؤشر كاك الفرنسى بنسبة ٠,٤٪ ليصل إلى ٧٨٤٤,٨٤ نقطة.

وعلى الجانب الآخر، شهدت الأسهم الأمريكية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث زاد مؤشر ناسداك المركب بنسبة ٠,٤٨٪ ليسجل ٢٢٥٩١,١٥ نقطة، ومؤشر داوجونز الصناعى بنسبة ٠,١٥٪ مسجلًا ٤٦٣١٦,٠٧ نقطة.

تذبذب النفط والذهب

وسجّل الذهب مستوى قياسيًا جديدًا متجهًا لتحقيق أفضل أداء شهرى له منذ أغسطس ٢٠١١، مدعومًا بالمخاوف من إغلاق محتمل للحكومة الأمريكية وتزايد الرهانات على خفض معدلات الفائدة.

وعلى الجانب الآخر، واصلت أسعار النفط هبوطها، وسط مؤشرات بزيادة المعروض عالميًا.

تحولات اقتصادية

وتوقع الخبراء أن ينعكس الإعلان عن هذه الخطة سريعًا على النقاشات فى أسواق المال العالمية، مشيرين إلى أن أى تهدئة فى غزة والشرق الأوسط قد تقلل من المخاطر الجيوسياسية، ما يضغط على أسعار النفط نحو الهبوط.

ومع ذلك، ففى حال ضخ استثمارات دولية حقيقية فى المنطقة الاقتصادية بغزة، قد يُنظر إليها كبوابة جديدة للأسواق الناشئة، وهو ما يجذب رؤوس أموال مغامرة تبحث عن عوائد مرتفعة.

وعلى المدى القصير، قد يستفيد الدولار من زيادة الثقة فى الدور الأمريكى كوسيط قادر على فرض حلول، إذ يتجه المستثمرون إلى العملة الأمريكية كملاذ آمن فى مراحل التحولات السياسية الكبرى، وعلى المدى البعيد، فإذا نجحت الخطة فى خفض التوترات الإقليمية، قد يؤدى ذلك إلى هدوء نسبى فى أسواق العملات ويُقلل من الطلب على الدولار كعملة ملاذ.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

6-10-2025
NO.374

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

لعبة «الكراسى الموسيقية»..

لقاء «القمة» يقلب موازين «القمة» فى الدورى

كتب – حسام نبوي

يشهد الدورى المصرى الممتاز لكرة القدم موسم ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ واحدة من أقوى نسخ البطولة، حيث اشتعل الصراع على القمة بشكل مبكر بين أكثر من فريق، فى ظل تقارب المستويات وارتفاع جودة الأداء الفني، مما أعاد المتعة والإثارة للبطولة. كما أن المنافسة الحقيقية لا تقتصر على الأهلى والزمالك فقط، بل أصبحت معركة مفتوحة بين أكثر من نادٍ، مما يجعل التتويج باللقب هذا الموسم أقرب لمن يملك النفس الطويل والانضباط فى الجولات الحاسمة.

التعثر الذى تعرض له الأهلى فى بعض المباريات هذا الموسم فتح المجال أمام العديد من الأندية للمنافسة بقوة على القمة مثل الزمالك والمصرى ووادى دجلة وبيراميدز، إلا أن عودة الأهلى بثبات وتفوقه فى مباراة القمة ١٣١ بالأسبوع التاسع من الدورى بالفوز على الزمالك بهدفين لهدف أعادت لعبة «الكراسى الموسيقية» من جديد للمنافسة على القمة، حيث أن هذه المباراة كانت بمثابة الانطلاقة الأهلاوية، وبداية جديدة فارقة فى مشوار المنافسة على اللقب كعادة مباريات القمة دائمًا حتى وإن كانت فى جولات مبكرة. وبتقدم الأهلى تتغير خريطة المنافسة بكل تأكيد، ورغم مرحلة التغيير على مستوى الإدارة الفنية بالفريق إلا أن الأهلى يحافظ على مكتسباته وجودة أدائه، والفوز بمباراة القمة يعطى اللاعبين دفعة معنوية كبيرة لتقديم الأفضل فى مقبل المباريات بكل تأكيد.

ومن المتوقع أن تزداد الجولات المقبلة اشتعالاً فى ظل الدخول مرحلة الحصاد، فكل نقطة سيكون لها أهمية فى مشوار المنافسة الطويل، فمن جولة للأخرى، يزداد الضغط على الفرق الكبرى لتحقيق الفوز فى كل مباراة، بينما تطمح فرق الوسط فى دخول المربع الذهبى أو التأهل للبطولات الأفريقية. كما أن صراع القاع لا يقل اشتعالاً عن القمة، فى ظل تقارب المستوى بين جميع الفرق، وهو ما يؤكد أننا أمام موسم مرتفع فنياً، مبارياته تحسم ببعض التفاصيل، وربما يكون لعدم الاستقرار الفنى والإدارى الذى تعيشه بعض الأندية دور كبير فى تحديد شكل المنافسة سواء فى القمة أو القاع ، فالكل يترقب عن كسب ما ستسفر عنه الجولات المقبلة فى ظل إرتفاع حدة المنافسة فى جميع المباريات ، وصعوبة التوقع بالنتائج.

موهوب تمثيل ورسم وتأليف وإخراج..

بطل «باز يطير» لـ «البورصجية»: أحلم بالأوسكار

حوار- ليلى أنور:

فى رحلة فنية يملؤها الشغف والإبداع، يواصل الفنان الشاب محمد ناصر إثبات حضوره بموهبته المتعددة وتجربته المتنوعة فى مجالات الفن. لا يكتفى ناصر بالتمثيل فقط، بل يقدّم أسلوبًا فنيًا مميزًا فى الرسم، حيث يُعد أول من ابتكر طريقة مستوحاة من الحضارة المصرية القديمة، ساعيًا دائمًا لتطوير أدائه واكتساب مهارات جديدة تضيف إلى رصيده الإبداعي.

خلال لقائنا مع الفنان محمد ناصر، حدثنا عن مشاركته المميزة كبطل فى عرض «باز يطير»، إلى جانب أعمال أخرى لافتة أبرزها مسلسل «النص» مع الفنان أحمد أمين، حيث أظهر من خلاله موهبته ونجح فى لفت الأنظار إلى قدراته التمثيلية.

وأكد «ناصر» أن النجاح لا يُقاس بالشهرة وحدها، فهناك من يحققون انتشارًا واسعًا دون أن يعكس ذلك بالضرورة جودة أعمالهم، معتبرًا أن الموهبة الحقيقية والعمل الجاد هما المعيار الأساسى لأى فنان يسعى لترك بصمة فى مجاله.

**** كيف استطعت الجمع بين مواهبك المتعددة من تمثيل ورسم وتأليف وإخراج؟**

لدى شغف كبير بالتمثيل، وقد شاركت فى عروض مسرحية عديدة مثل: «باز يطير»، «مونو دراما لحظة» و«المراقبة»، كما كتبت وأخرجت مسرحيتين هما: «المصري» و«مونو دراما لحظة»، بالإضافة إلى مشاركتى فى مسلسلات إذاعية عبر إذاعة القرآن الكريم.

وفى السينما، كتبت فيلمين هما: «أشباح الحظ» و«مش رجاء ست»، والمقرر عرضهما قريبًا فى عدة مهرجانات. أما فى الأدب، فقد أنجزت روايتين: «قيامة ابن الصياد – الجزء الأول» و«ملحمة ابن الصياد – الجزء الثاني» المنتظر طرحها فى معرض القاهرة الدولى للكتاب.

وبالنسبة للرسم، بدأت مبكرًا منذ المرحلة الابتدائية باستخدام أدوات بسيطة مثل: المناديل والزرايز والخيوط، ثم طورت أدواتى تدريجيًا حتى وصلت إلى التطريز ومواد أكثر تعقيدًا.

**** هل ترى أنك حققت الشهرة التى تستحقها أم أن أمامك المزيد؟**

أفرح بالنجاح أو الشهرة، لكن سرعان ما أعود للتفكير فى مشروع جديد. حيث إننى أرى أن النجاح لا يُقاس بالشهرة فقط، بل بالجودة والاستمرارية. أما التوقيت فهو بيد الله، وما علينا إلا الاجتهاد والعمل الجاد لنعيش حلمنا ونستمر فيه.

**** ما حلمك الأكبر فى مشوارك الفني؟**

حلمى الأكبر هو النجاح فى التمثيل والوصول إلى جائزة الأوسكار، وأنا أثق فى قدراتى وفى دعم الله لتحقيق هذا الحلم، كما أتمنى تطوير مواهبى الأخرى فى الرسم والتأليف، وترك أثر فنى دائم، لأن الفن وحده هو ما يبقى بعد رحيل الفنان.

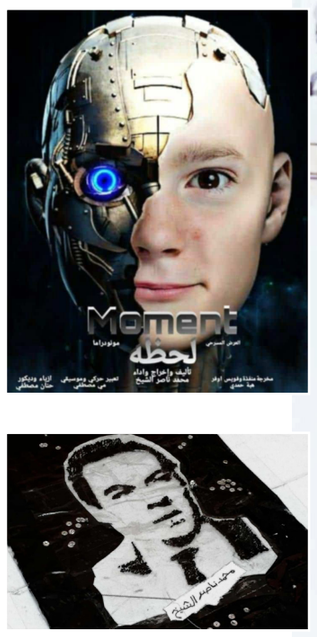

**** ما أبرز التحديات التى واجهتها فى رحلتك الفنية؟**

واجهت صعوبات كثيرة، أهمها أن الناس لم يعترفوا بموهبتى فى البداية، وكان تركيزهم منصبًا على النتائج الملموسة فقط. هذا الأمر سبب لى إحباطًا، لكنه دفعنى للصبر والإصرار حتى أثبت نفسي، وقد حصلت على جوائز عديدة منها شهادة من المعرض الألمانى المصرى للرسومات، وشهادة من هيئة قصور الثقافة، إضافة إلى تسجيل رقم قياسى فى موسوعة عالمية بلوحة منفذة بالخيط والإبرة.

**** كيف تختار موضوعاتك الفنية، سواء فى الكتابة أو الرسم؟**

الأفكار تأتى غالبًا بشكل مفاجئ، ثم أعمل على تطويرها وصقلها. بدأت مثلًا بالرسم بالزرايز والمناديل، ثم انتقلت إلى الحبوب والخيوط والأسلاك.

وفى الأدب، كتبت «قيامة ابن الصياد» التى تمزج بين الغموض والمغامرة والخيال العلمي، أما فى المسرح فكانت «مونو دراما لحظة» تجربة جمعت بين التأليف والإخراج.

**** ما الموهبة الأقرب إلى قلبك وترغب فى تطويرها أكثر؟**

التمثيل هو الأقرب إلى قلبي، لأنه يجمع بين كل عناصر الإبداع: الديكور، الملابس، الإضاءة، الإخراج، والكتابة. فالتنوع فى المهارات مهم، لكن التمثيل يظل شغفى الأكبر وأرى فيه الطريق لتحقيق أحلامي.